



■ عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

النسج الديمقراطي

٠١٠٤٨ ٠٨٤٢:٢٠٠٤٤



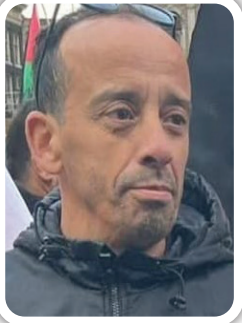
العدد : 669 | من 24 الى 30 شتنبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

رئيس التحرير: التيتي الحبيب

مدير النشر: الحسين بوسحابي

المدير المسؤول: جمال براج

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس



عزيز صابر:



الهجرة غير النظامية، أسبابها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية...



العبور الجماعي نحو سبتة
وملييلية أو حين تتحول
الحدود إلى مرآة للأزمة

15

من يقاوم

إذا رحل الجميع؟

12

الانتخابات بالمغرب:

حدودها وشروطها،

والبدائل السياسية

والديمقراطية الممكنة

06

كلمة العدد:

معركة مقاطعة انتخابات شتنبر 2026 من صلب الصراع السياسي

التي تفتح لكل بهلوانات الحملات الانتخابية المائعة. لقد حازت الحملة النشطة لحزبنا تعاطف الجماهير الشعبية واستقبل رفاقنا بالحفاوة والتفهم والتقدير الكبير وحتى ابداء الاستعداد للانخراط الفعلي في مهمة توزيع النداءات والبيانات. وأن كان ذلك يدل على شيء فانه يفضح كذب الأجهزة لما تدعي بان الحزب معزول جماهيريا ولا تأثير له على وعي شعبنا.

وجب التنويه كذلك بموجة الدعم والمساندة لحزبنا في حقه الكامل في خوض معركة المقاطعة وقد عبرت قوى تقدمية وديمقراطية عن موقفها المتضامن مع حزب النهج الديمقراطي والعمالي سواء في المغرب او على الصعيد الاممي. صدر في هذا الشأن العديد من البيانات والبلاغات مكنت من التعريف بحزبنا وفي ذات الوقت فضحت النظام القائم وديمقراطية الواجهة التي يتقنع بها امام الراي الوطني وفي المنتظم الدولي

ديمقراطية الواجهة والسعي لشرح موقفه وتقديم البدائل الضرورية من اجل بناء وتأسيس ديمقراطية شعبية جديدة مباشرة يكون الشعب فيها هو من يقرر في منح الشرعية او حجبها على من يتولى السلطة والمسؤولية. لهذه الاسباب يتعرض حزبنا للقمع الشرس ويمنع من التواصل مع الجماهير وتحتجز نداءاته وكل رموزه وتنتزع من ايدي المناضلات والمناضلين وتصادر كمحجوزات ويتم اعتقال والتنكيل بالمناضلين والمناضلات المنخرطين في واجب التعريف بموقف المقاطعة.

غني عن القول بان هذه الروح النضالية ساهمت في رفع القناع عن الديمقراطية المزيفة وكشفت عن الوجه الحقيقي للدولة البوليسية التي تمنع حرية التفكير والتعبير عن الراي وتمنع حرية الاحتجاج والتواصل المباشر مع الجماهير بعد ان اغلقت كل ابواب الاعلام العمومي واستعمال الفضاءات العمومية

في تقرير مصيره في اعطاء الشرعية السياسية لمن يتولى تدبير الشأن العام وتحصين حقوق الطبقات الشعبية المنتجة للثروة والخيرات والتمتع بخيرات بلادنا وتوظيفها للتقدم وتطوير الاقتصاد الوطني وانتزاع التحرر الوطني من التبعية للإمبريالية والصهيونية.

يخوض حزب النهج الديمقراطي معركة مقاطعة الانتخابات الصورية ليفضح زيف الديمقراطية الشكلية وكشف التلاعب باصوات الجماهير وتوظيفها لاستمرار الاختيارات الاستراتيجية التي رهنت المغرب وكل مقوماته الى الكتلة الطبقية السائدة الاحتكارية والمنتفعة من الربيع وخدمة مصالح المراكز الامبريالية والصهيونية وتابيد تخلف اقتصاد المغرب وربطه بقسمة العمل الدولية التي تبقي بلادنا في اسفل لائحة الشعوب الراضحة تحت نير الجوع والبطالة والامراض. ولانه يخوض معركة كشف زيف

خاض حزب النهج الديمقراطي العمالي معركة الدعوة لمقاطعة الانتخابات بكل جراءة وشجاعة سياسية ابان فيها مناضلات ومناضلو الحزب عن معنويات عالية وعن وعي سياسي وفكري رفيع استطاعوا بتواصلهم مع الجماهير رغم القمع والتضييق ان يجعلوا للمقاطعة لسان حال ومعبر سياسي ناضج عن الاسباب والدوافع التي تفضح مسرحية الانتخابات التشريعية وخواء رهاناتها وعدم مصداقية اهدافها والمؤسسات التي ستنبثق عن المشاركة في اجرائها يوم 23 شتنبر 2026.

لم يخض حزب النهج الديمقراطي العمالي معركة مقاطعة الانتخابات من زاوية المباحكات السياسية ولكن من زاوية الدفاع عن حق شعبنا في ارساء نظام ديمقراطي حقيقي تكون الديمقراطية هي التعبير الحر والسليم عن ارادة الشعب وبواسطتها يسترجع الشعب حقه

النهج الديمقراطي العمالي يدين تصعيد مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني ويدعو إلى تصعيد النضال من أجل إسقاطه

القوى الديمقراطية والتقدمية واليسارية والنقابية والحقوقية والشبابية وكل القوى المناهضة للتطبيع إلى تكثيف وتوحيد جهودها وتنظيم التعبئة الشعبية دفاعاً عن استقلال القرار الوطني ودعمها للشعب الفلسطيني في أفق إسقاط التطبيع كليا.

إن معركة رفض التطبيع، بالنسبة إلى النهج الديمقراطي العمالي هي جزء من معركة أوسع هي معركة الديمقراطية والسيادة الشعبية والاستقلال الفعلي والتحرر من كل أشكال التبعية، ومن أجل سياسة خارجية تعبر عن مصالح الشعب المغربي وعن انتمائه الإفريقي والعربي والمغاربي والأممي وعن تضامنه مع الشعوب المكافحة من أجل حريتها.

إننا نرفض أن يصبح التطبيع أمراً واقعاً مفروضاً بالتدرج، ونطالب بوقفه والقطع مع كل أشكاله.

الحرية للشعب الفلسطيني.
عاشت فلسطين حرة مستقلة.
لا للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني.
نعم للتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

المكتب السياسي

الرباط - 18 شتنبر 2026

عن مسار التطبيع، بما ينسجم مع الموقف المدني للشعب المغربي الداعم للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والرافض للاحتلال والاستيطان. وقف أي ترتيبات سياسية وأمنية أو تقنية واقتصادية أو غيرها تفضي إلى توسيع الاختراق والنفوذ الصهيوني ببلادنا وتعميق تبعيتها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية للدوائر الصهيونية والإمبريالية على حساب السيادة الوطنية ومصالح الشعب المغربي. ضمان الحق في التعبير والاحتجاج السلمي ضد التطبيع، وعدم التضيق على القوى المناهضة التي تعبر عن رفضها له وتساند الشعب الفلسطيني في حقوقه المشروعة. تجديد الدعم السياسي والعمل لنضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها الحق في عودة اللاجئين وتقرير المصير والحرية والاستقلال وإقامة دولة الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس، والعمل من أجل وقف الاستيطان الصهيوني ووقف جرائم الإبادة وكل أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني.

ويدعو النهج الديمقراطي العمالي

ويعمق أشكال التبعية. وتتضاعف خطورة هذا الخيار في سياق تواصل حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاستيطان والتهجير والاعتداء على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتبعث برسالة مفادها أن المصالح الرسمية يمكن أن تستمر بمعزل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. كما يرفض الحزب استعمال الروابط التاريخية والثقافية التي جمعت اليهود المغاربة بالمغرب لتبرير التطبيع. إن صيانة التراث اليهودي المغربي والاعتراف بمكانته في التاريخ الوطني أمر، وتبرير سياسات الكيان الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني أمر آخر. وموقفنا من التطبيع هو موقف سياسي من سياسات الاحتلال والصهيونية، وليس موقفاً ضد اليهودية أو ضد اليهود المغاربة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن النهج الديمقراطي العمالي يطالب بما يلي: - الإلغاء الكلي للتطبيع مع الكيان الصهيوني والتراجع الفوري عن قرار الارتقاء بالعلاقات الدبلوماسية إلى مستوى تبادل السفراء وفتح السفارات وقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وإلغاء جميع الاتفاقات المترتبة

يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي بغضب واستنكار شديدين الإعلان عن الاتفاق القاضي بالارتقاء بالعلاقات المغربية مع الكيان الصهيوني إلى مستوى تبادل السفراء وفتح السفارات، ويعتبر ذلك تصعيداً خطيراً في مسار التطبيع، وانتقالاً به إلى مرحلة جديدة من المؤسسة الرسمية والتوسيع المتعدد المجالات في تحد

سافر لإرادة الشعب المغربي. إن الأمر لا يتعلق بترتيب دبلوماسي أو إجراء بروتوكولي معزول، بل بخيار سياسي يرمي من وراءه النظام المخزني إلى ترسيخ مسار التطبيع وتحويله إلى شبكة مؤسسية واقتصادية وأمنية وتكنولوجية متنامية تشكل تهديداً حقيقياً لمصالح ومستقبل الشعب المغربي ولسيادة ووحدة المغرب وأمنه واستقراره.

إن النهج الديمقراطي العمالي يدين هذا الخيار بأشد العبارات، ويرفض أن يجري تقديم التطبيع باعتباره شراكة عادية أو طريقاً حتمياً نحو التنمية. فالتعاون الاقتصادي لا ينفصل عن موازين القوة، والتعاون التكنولوجي قد يتحول إلى مدخل للنفوذ والتعاون الأمني يمس مباشرة قضايا السيادة وحماية المعطيات والقرار الوطني

الائتلاف المغربي لهيات حقوق الإنسان يدين القمع والتضييق المساط على حزب النهج الديمقراطي العمالي

أولاً: إدانتها الصارخة لهذا الاعتداء الذي تعرض له مناضلو/ات حزب النهج الديمقراطي العمالي، لمنعه من ممارسة حقوق، مضمونة بموجب القانون والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

هذا مع التأكيد أنه لا يوجد نص صريح يحرم الدعوة للمقاطعة.

ثانياً: تضامنها مع المسؤولين/ات والمناضلين/ات الذين تعرضوا للتضييق والحصار، ومن خلالها مع حزبهم.

ثالثاً: مطالبتها السلطات بالكف الفوري عن الاعتداء عن الحقوق والحريات.

الكتابة التنفيذية للائتلاف المغربي لهيات حقوق الإنسان

الرباط قى : 21 شتنبر 2026

أثناء قيامه بحملة للإعلان عن مقاطعة الانتخابات التشريعية، التي ستجري يوم الأربعاء 23 شتنبر 2026، من خلال منعه من التواصل مع المواطنين والمواطنات، وشرح موقفه وأسباب دعوته لمقاطعة الانتخابات، واقتياد عدد من مسؤوليه/ته إلى مخافر الشرطة، وتحرير محاضر لهم، وحملهم على التوقيع عليها، والحال أنهم كانوا بصدد ممارسة حق من الحقوق المضمون بموجب الدستور، والقانون المغربي، والمواثيق والعهد الدولية لحقوق الإنسان، المصادق عليها من طرف المغرب، والكتابة التنفيذية للائتلاف المغربي لهيات حقوق الإنسان، أمام هذا الانتهاك السافر للحق في الممارسة السياسية، المشروعة، تعبر عن ما يلي:

توجد بها احكام، تحرم على حزب المشاركة السياسية بالدعوة للمقاطعة، بل ان السلطة العمومية ملزمة بالحياد وعدم التدخل في العمليات المتعلقة بالانتخابات.

لأن التصويت حق شخصي للمواطن، ومحاربة حزب سياسي من قبل السلطة بسبب تعبيره عن موقفه بالدعوة للمقاطعة، يشكل ضغطاً غير مباشر عليه، لدفعه للتصويت، وهذا يعد تدخلاً و ضغطاً ممنوع قانونياً، ومتعارض مع التزامات المغرب الدولية المنصوص عليها أساساً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المصادق عليه من طرف بلادنا.

أن استمرار الدولة المغربية في انتهاك حق الممارسة السياسية، بمصادرة حق حزب سياسي

عبر الائتلاف المغربي لهيات حقوق الإنسان- الكتابة التنفيذية عن ادانته للاعتداء والقمع والتضييق والحصار والاعتقال الذي تعرض له أعضاء من حزب النهج الديمقراطي العمالي، لمنعهم من التعبير عن موقف الحزب من الانتخابات التشريعية لـ 23 شتنبر 2026. وجاء في بيان صادر عن كتابة الائتلاف ما يلي:

يتابع الائتلاف المغربي لهيات حقوق الإنسان، بكثير من الاستنكار والتضييق والحصار، الذي يتعرض له حزب النهج الديمقراطي العمالي، في ممارسة غير مشروعة للسلطات العمومية، والمتمثلة في التضييق الذي يتعرض له مسؤولوه ومسؤولاته، ومناضلوهم ومناضلاته، بعدد من المدن المغربية، فلا الدستور ولا القانون التنظيمي لمجلس النواب، ولا قانون الأحزاب

لماذا المقاطعة العارمة من طرف ساكنة الدار البيضاء للانتخابات؟

تاكثيك سياسي بهدف تحقيق ضغط سياسي. واستعرض الرفيق مجموعة من الأحداث الكبرى التي جسدت فعل المقاطعة مثل مقاطعة المزارعين في إيرلندا 1880 ضد شارل بويكوت، ومقاطعة الشعب الهندي للمنتوجات البريطانية بدعوة من المهاتما غاندي، ومقاطعة المغاربة للمنتوجات الاستعمارية إبان عهد الحماية، ومقاطعة المغاربة لبعض المنتجات سنة 2018، ثم مقاطعة المنتجات الصهيونية التي تذكرنا برفيقنا الشهيد سيون أسيدون الذي قاد حركة BDS بالمغرب. وتبرز حاليا مقاطعة جماعة العدل والإحسان وحزب النهج الديمقراطي العمالي للانتخابات التشريعية، هذا الأخير الذي يعمل على تفعيل موقفه بحملة مدائية يتعرض لها المخزن بالمنع والقمع رغم أنها في حقيقة الأمر لا تدعو إلى المقاطعة إلا بهدف مراجعة الدستور والمنظومة الانتخابية من أجل مؤسسات ديمقراطية دستورية أي إلى إصلاحات تخول السلطات الحقيقية إلى المؤسسات المنتخبة التي تدافع عن مصالح الشعب وليس لمجالس معينة تصدر عنها القرارات الاستراتيجية ولا لبرلمان يتخذ قرارات ضد الفئات الشعبية مثل ما حصل في التعليم أو ضد الصحافة أو ضد المحاماة.

تقرير حول ندوة بعنوان -
انجاز: محمد شاعر

النظام المخزني وعدم قبول أية استقلالية عن السلطة. التدخل الرابع للرفيق سعيد رحيم الذي أعلن بداية تضامنه مع الرفاق في حزب النهج الديمقراطي العمالي ضد الهجمة المخزنية التي تعمل على إسكات موقف الحزب المتمثل في الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية. واطر الرفيق تدخله من زاوية النظر للمقاطعة بين الثورة والإصلاح. وانطلاقا من زاوية النظر هذه عمل على تعريف مفهوم الثورة كتغيير جذري لأوضاع الناس مستشعرا بالعديد من الثورات التاريخية مثل الثورة الإنجليزية في ق 17 م والثورة الفرنسية 1789 والثورة الروسية 1917 والثورة الصينية والثورة الفلسطينية وثورة الريف. وبعد ذلك تناول الرفيق بعض المفاهيم التي سادت المجتمع المدني والسياسي مثل مصطلح الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، والاختيار الثوري للشهيد المهدي بن بركة والذي انتقد فيه العمل السياسي الإصلاحي وجاء على أنقاض فشل الحركة الوطنية. وأشار التدخل إلى أن عبارة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية سيظهر في أدبيات منظمة إلى الأمام ومنظمة 23 مارس ما يمثل قطيعة مع اختيارات الأحزاب الإصلاحية بداية السبعينيات. وانتقل الرفيق بعد ذلك إلى تعريف المقاطعة كإمتناع طوعي واختياري لمواجهة قوى الاستبداد وهو احتجاج شعبي سلمي أو

بالتسائل عن مغزى الانتخابات بالنسبة للسلطة وبالنسبة للقوى المعارضة. فالنسبة للسلطة تعتبر تكريسا للواقع وإضفاء للشرعية لكن الشرعية ينبغي أن تكون لها مصداقية، فهل تحقق الانتخابات ذلك؟ جوابا على ذلك، في حقيقة الأمر الشرعية لا تبدأ من اللحظة الانتخابية بل من لحظة وضع الدستور والمسطرة التي اتبعت في وضعه. أما بالنسبة للقوى المعارضة فأشكالها المقاطعة والمشاركة تنطلق من السؤال ما الجدوى من المشاركة هل يمكن أن تؤدي إلى تغيير موازين القوى لصالح الشعب أم لا؟ وبالتالي فالجدوى من المشاركة أو عدم المشاركة أن تجيب على هذا السؤال. من جانب آخر بينت التجارب أن المشاركة لم تتعد 20% وتختلف من مدينة لأخرى، وفي الانتخابات الحالية تبين مؤشرات أن المشاركة ستكون أقل ومنها نسبة التسجيل وسيادة توجه عام بطيعة اليأس من إمكانية حدوث جديد من هذه الانتخابات، كما أصبح الناس يتحدثون عن المقاطعة على نطاق واسع، بفعل وعي الناس والدور الذي تلعبه وسائط التواصل الاجتماعي. وحسب الرفيق عبد السلام في مسألتنا للظاهرة علينا أن نميز بين ثلاثة مواقف، المشاركة وعدم المشاركة، والمقاطعة. فالمشاركة هي اعتراف بشرعية قواعد اللعبة الانتخابية وليست بالضرورة اعترافا بالسلطة عامة، وعندما تكون قوية تعتبرها السلطة موقفا إيجابيا. أما عدم المشاركة، فهو امتناع سلبي لا يحمل أية رسالة واضحة وتعتبر بمثابة موقف يضع العملية السياسية موضع تساؤل، وهو أيضا نوع من الاحتجاج الصامت، لكن قياس تأثيرها صعب لأنها ليست لها دلالة سياسية واضحة، وعدم المشاركة يؤدي إلى ضعف التمثيلية وبالتالي تضعف مصداقية الانتخابات لأن الفائز حصل في حقيقة الأمر على عدد ضعيف من الأصوات. أما موقف المقاطعة فهو تعبير سياسي صريح ونشط ومعلن ومنظم ويعتبر بالنسبة للسياسيين والدارسين مسألة إيجابية، وبالنسبة للأنظمة الهشة فهذا الموقف يزعجها وتحارب الداعين له مثل تجربة حزب النهج الديمقراطي العمالي الذي تحاربه السلطة ويخيفها كل عمل جدي يعبر عن موقف سياسي نشيط واضح ومنظم. فالمقاطعة هنا فعل احتجاجي ضد انعدام الشرعية السياسية والأخلاقية في الانتخابات، وأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تأتي بالنتيجة المبتغاة خاصة أن العملية الانتخابية بالمغرب تأسست بإخراج غير مقبول ديمقراطيا وليست له أية وصفة مقبولة ولأنه جاء بضغط من الخارج ولأن الدولة تحرص أن تكون متحكما فيها من طرف

لم يتعد ما بين 450000 و 600000 ناخب، وأن عدد الساكنة التي تبلغ أو تفوق 18 سنة تبلغ ما بين 2600000 و 27500000 وبعملية بسيطة فإن نسبة المشاركة الفعلية لم تتجاوز 20,3 في المئة ونسبة المقاطعة بلغت 78,7%. وخلاصة القول إن جماهير مدينة الدار البيضاء تقاطع الانتخابات المخزنية المغشوشة. وحزب النهج الديمقراطي العمالي أخذ على عاتقه إطلاق حملة المقاطعة من أول يوم للتعريف بموقفه وترقية مستوى وعي الجماهير إلى مستوى المقاطعة الواعية والرافضة للانتخابات في ظل نظام استبدادي. وفي تدخل ثان حيي الرفيق أحمد أيت بناصر مكتب الفرع على تنظيم الندوة، واعتبر أن الندوة مناسبة للتداول حول مجموعة من الأفكار للتسلح بما هو ضروري في سياق موقف المقاطعة. وانطلق الرفيق من التأكيد على أن مقاطعة مدينة الدار البيضاء للانتخابات غير مفصلة عن مقاطعة مختلف التجمعات الحضرية الكبرى، إذ أن ساكنة المدن الكبرى في المغرب تقاطع الانتخابات بنسب كبيرة. لكن الضواحي والمدن الصغيرة والمتوسطة والقرى تمثل خزاناً للمشاركين لتوفر عوامل مثل إمكانية كبيرة لاستعمال الطرق الفاسدة والمال المتأتي من مصادر غير مشروعة واستغلال النفوذ واستعمال الضغوطات السلطوية، إضافة إلى احتساب الأوراق الملغاة ضمن نسب المشاركة. وفي إجابة عن سؤال ضعف مشاركة ساكنة الدار البيضاء خاصة والمدن عامة، يجب الرفيق أيت بناصر، أنه حسب التجربة والعابنة ومعايشة مختلف الانتخابات السابقة، سيادة الموقف عدم جدوى الانتخابات في تغيير أوضاع السكان وحل مشاكلهم لدى السكان، وغياب المنتخبين بشكل كلي بعد انتهاء الحملات الانتخابية، أما الموقف الواعي الذي يتوسع بشكل تدريجي وتساهم فيه حملة المقاطعة التي يخوضها النهج الديمقراطي رغم المنع والقمع المخزني، والذي يعتبر أن المقاطعة مرتبطة بانعدام وجود دستور ديمقراطي مصدره الشعب والسيادة الفعلية فيه للشعب ويفصل بين السلط، في حين تتم هذه الانتخابات في إطار دستور ممنوح، والممارسة الفعلية للدولة تتم حقيقة على أساس ثلاثة دساتير، المكتوب وليس هو المطبق حقيقة، على علاته، ودستور إمارة المؤمنين، ودستور القصر الملكي، وبالتالي فحتى المضامين المنصوص عليها في الدستور المكتوب لا يتم اعتمادها بل يتم لي عنقها في اتجاه خدمة النظام المخزني. لذلك فقرار مقاطعة النهج الديمقراطي العمالي للانتخابات قرار صائب.

نظم المكتب المحلي لفرع حزب النهج الديمقراطي العمالي ندوة بمناسبة الانتخابات في موضوع: «لماذا المقاطعة العارمة من طرف ساكنة الدار البيضاء للانتخابات؟» وذلك بتاريخ 21 شتنبر 2026، في سياق نضالات الحزب للتعريف بموقف الحزب من هذه الانتخابات وتفعيل موقف المقاطعة من خلال مجموعة من الحملات الميدانية والأنشطة الإشعاعية والنضالية. قام بتأطير هذه الندوة مجموعة من الرفاق أعضاء الفرع المحلي للدار البيضاء وهم الرفيق أيت بناصر والرفيق عبد السلام الباهي والرفيق الحبيب التيتي إضافة إلى رفيق متعاطف ومناضل ميداني الرفيق سعيد رحيم، وكلف الرفيق أحمد الدليمي بمهمة تسيير هذه الندوة. هذا الأخير افتتح الندوة بتسجيل تضامن الفرع مع جميع الرفاق والرفيقات على صمودهم وتضحياتهم للتعريف بالموقف الجريء والمستقل لحزب النهج الديمقراطي العمالي بإعلان مقاطعة الانتخابات المخزنية، وتفعيل التعريف به عبر حملات ميدانية في العديد من المدن والتي واجهها الجهاز القمعي بالمنع والاعتقال والترهيب، كما أكد الرفيق أحمد الدليمي على إدانة مسار التطبيع الذي توجه المخزن مؤخرا في ظل الحملة الانتخابية المزيفة برفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني إلى مستوى السفراء.

وفي بداية التدخل الأول الذي كلف به الرفيق الحبيب التيتي عبر عن سعادته بالحضور الشبابي المكثف في الندوة ومشاركته في فعاليات حملة المقاطعة، وبالرفاق المؤطرين للندوة، ثم انتقل إلى موضوعها أي المقاطعة العارمة لسكان الدار البيضاء، حيث انطلق من أن البعض قد يعتبر أن موضوعها سابق لأوانه باعتباره أن الانتخابات لم تجر بعد. لكن تناول الموضوع من خلال تجارب سابقة، يبرز العكس خاصة أن الانتخابات الحالية تتم في نفس السياقات السياسية والمؤسسية المؤطرة لسابقاتها. لذلك اعتمد الرفيق دلالات كلمة تهم انتخابات 2016 وانتخابات 2021، وخلص من خلال معطيات إحصائية رسمية إلى أن النسبة الحقيقية للمصوتين في الدار البيضاء في انتخابات 2016 لم تتعد 15,6% وهي بعيدة عن النسبة التي أعلنتها وزارة الداخلية آنذاك وهي بين 30% و 35%، وبالتالي فالمقاطعة الفعلية لتلك الانتخابات بلغت نسبة 84,4%. وفي استحقاقات 2021 ورغم تنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية في نفس الوقت - لغرض في نفس المخزن- فلم تتعد المشاركة رسميا في الدار البيضاء بين 35% و 42%، وهي نسبة بعيدة عن واقع الحال ذلك أن عدد المصوتين في الدار البيضاء

حزب النهج الديمقراطي العمالي بصفرو يدين قمع حملة المقاطعة

تجسيدا لقرار اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، القاضي بمقاطعة انتخابات 23 شتنبر 2026، و من أجل التواصل مع سكان و جماهير مدينة صفرو، نزل مناضلات و مناضلو الحزب بفرع صفرو إلى الشارع يومه الاثنين 21 شتنبر على الساعة السادسة و النصف مساء مسلحين بأوراق نداء المقاطعة الصادر عن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي.

و قوبلت هذه الخطوة بإنزال بوليسي بكل تلاوينه الترهيبية. و ما إن شرع مناضلو الفرع في التوزيع حتى انهالت عليهم أجهزة القمع بشكل همجي و شرس، حيث تمت مصادرة منشورات النداء بقوة و عنف أمام مرأى الجماهير الشعبية التي كانت حاضرة. وإذ ندين بأشد العبارات هذا التدخل القمعي العنيف، فإننا نؤكد على حقنا المشروع في التواصل مع الجماهير و تأطير موقف المقاطعة الذي تخشاه الطبقة الحاكمة، لأنه يكشف زيف شعارات الدولة و ديمقراطيتها المزعومة، و يفصح لا جدوى الانتخابات المخزنية و أن لا فائدة للشعب المغربي و تطلعاته و آماله منها، و لن تفرز إلا برلمانا و حكومة بكرسان التبعية و الاستبداد و التطبيع، و تبييض الجرائم المعلنه و المستترة في حق الشعب المغربي.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي بصفرو نجدد العزم على مواصلة نضالاتها خدمة لمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين و كل الطبقات الشعبية، و المضي قدما على طريق بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين.

صفرو بتاريخ 21 شتنبر 2026
عن المكتب المحلي

بعض من التماس بين العاملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 33)

الأمميات السياسية والنقابية بعد الحرب العالمية الثانية (الجزء الرابع)

المهامي كبد

وبالرغم من الخلافات المخترقة لصفوف الأممية العمالية الرابعة، استطاع منتسبو هذه الأخيرة تنظيم مؤتمرها العالمي الثاني بباريس في أبريل 1948، همت مخرجاته على وجه الخصوص قضايا الاستراتيجية الدولية، والتنظيم، والتضامن. فبعد تحليله للنظام الرأسمالي القائم بعد الحرب، خلص المؤتمر إلى أن هذه الأخيرة، أي الحرب، لم تفضي إلى انهيار فوري لهذا النظام أو إلى تصاعد ثوري مباشر كما توقع تروتسكي، بل تركته في حالة من الاضطراب وتحت هيمنة الإمبريالية الأمريكية. ونظر المؤتمر إلى شرق أوروبا كونه منطقة «عازلة» خاضعة لهيمنة الاتحاد السوفياتي، مصنفا بلدنه بدول «الحاجز»، قارنا طبيعتها السياسية كونها، بالرغم من نزوع الملكية من برجوازياتها المحلية، دولا عمالية «منحطة بيروقراطية»، لاسيما وأن بنات الدولة وعلاقات الإنتاج بها ظلت، تحت وطأة الثقل «البيروقراطي» السوفياتي، متناقضة وغير مستقرة. وركز المؤتمر على النضالات في المستعمرات وشبه المستعمرات، إذ شدد على توجيه الجهود الثورية نحو الحركات العمالية والزراعية الصاعدة بالشرق الأقصى والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وهي مناطق كانت فيها الهيمنة السوفياتية أقل وطأة مقارنة بأوروبا، مسلطا الضوء على أن الأزمة الثورية متحركة بقوة نحو تلك المناطق، وملحا على ضرورة قيادة البروليتاريا للثورات الوطنية والزراعية بشكل مستقل عن البرجوازية الوطنية القائمة فيها (1). وركز استنتاجاته التنظيمية على إعادة التأكيد على مبدأ المركزية الديمقراطية الصارمة، وعلى تجاوز النزعات الفدرالية، وعلى فرض الانضباط الأممي على كافة الفروع. فبعد تشديد المؤتمر على استحالة اشتغال الأممية العمالية الرابعة كتجمع فضفاض لجماعات فرعية متمتعة بالاستقلال الذاتي، وإقراره بضرورة وجود مركزية سياسية وتنظيمية محكمة، خلص إلى الرض القاطع للنزعات الفدرالية داخل الحركة التروتسكية، مؤكدا على أنه، لتوجيه فروع الأممية، فالاستراتيجية الأممية الهيكلية الفعالة تتطلب مركزية سياسية وتنظيمية صارمة، في إطار مبدأ المركزية الديمقراطية. وجسد المؤتمر الكفاح ضد الفصائلية من خلال اتخاذ إجراءات انضباطية حازمة كلية أو جزئية ضد الفروع التي خالفت الضوابط التنظيمية أو عانت من وجود مكونات مفترقة للمرجعية التروتسكية، حيث أقدم على حل الهيئات المنشقة أو غير المتعاونة، مثل الطرد الكلي لفرعها الألماني (IKD)، والتجديد الجزئي لفرعها الفرنسي، وسحب الاعتراف بمجموعات فروع رسمية لها، مثل حزب العمال الشيوعي الإيطالي [Partito Operaio Comunista (POC)] (a)، وذلك إلى حين إرساء أسس سليمة ومنضبطة للاستغلال. وفي مقابل التدابير الانضباطية، قبل المؤتمر بعضوية مجموعات دولية متنوعة من أمريكا اللاتينية وآسيا وغيرها، وعمل على دمجها تحت جهاز قيادي مركزي موحد، واضعا بذلك حدا للمرحلة الأولية التي تلت الحرب والتي اتسمت بتشتت عمليات إعادة التجميع. وفي مسعى إرساء قواعد موحدة للعمل الداخلي، صادق المؤتمر على نظام داخلي شامل وجديد استلهم تقاليد الأممية العمالية الثالثة في بداياتها ومقررات المؤتمر التأسيسي للأممية العمالية الرابعة (2). وأعاد المؤتمر تعريف التضامن الدولي، حيث تصوره متجاوزا لمجرد شعور أخلاقي، بل موقعه في مرتبة التزام سياسي فعلي يدعم حق الشعوب التواقة للانعتاق من نير الاستعمار والاستبداد في تقرير المصير، وفي مرتبة التقيد بمقاومة انتفاضات هذه الشعوب ضد الأنظمة الإمبريالية. كما أوصى بربط التضامن مع حركات التحرر بالعمل الثوري، إذ خلص، من خلال قراره المعنون «نضالات الشعوب المستعمرة والثورة العالمية»، إلى أن النضال الثوري في دول المركز الإمبريالي يرتبط، ارتباطا وثيقا، بحركات مناهضة الاستعمار والاستبداد أساسا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وجسد المؤتمر هذا المبدأ رمزيا برفعه رسائل تضامنية رسمية إلى كافة منتسبي الحركة التروتسكية القابعين في السجون أو الناشطين في السرية بكل من الاتحاد السوفياتي وأوروبا والصين وأمريكا اللاتينية (3).

من أنشغال المؤتمر العالمي الثاني للأممية الرابعة لم تسفر عن تقدم تحليلي ملحوظ بالمقارنة مع

القراءات المنحزة في مؤتمرها التمهيدي لما بعد الحرب، إذ لم تات بأي نقد للأطروحات النظرية والسياسية التي تم الدفاع عنها منذ التأسيس. فالمؤتمر لم يقيم قضية الرض القاطع لفكرة عودة الأنظمة «الديمقراطية البرجوازية» واحتمالية حدوث ثورة مضادة «ديمقراطية برجوازية» التي ستحل كحاجز لاحتواء الثورة الاشتراكية، بل عزز توقعاته المتكررة التي كانت تشك في مدى استمرارية الديمقراطية البرجوازية المستعارة حديثا، موردا أن البرجوازية لم تتمكن بعد من إلحاق هزيمة حاسمة بالبروليتاريا أو إقامة نظام قوي يتمتع بأي قدر من الاستقرار، وأن الطبقة العاملة لا تزال تحتفظ بقوتها وروحها القتالية، مستشهدة بهذا الصدد بالنضالات العمالية القوية التي عاشتها، في سنة 1947، كل من فرنسا وإيطاليا، وبدرجة أقل بلجيكا وهولندا وبريطانيا (4). كما أغفل المؤتمر تحليل اصطفا جزء كبير من الحركة العمالية المنظمة، بعد الحرب، خلف المنظمات الموالية للحزب الشيوعي السوفياتي، بل رجح حدوث قطيعة سياسية بين العمال والأحزاب الشيوعية والاشتراكية، مكتفيا بهذا الصدد بالتلميح إلى بروز بوادر تمايز وانقسام داخل صفوفهم (5). وقد ورد في إحدى خلاصات اشتغاله، بهذا الشأن، ما يلي: «اتجهت البروليتاريا في البداية نحو الأحزاب الشيوعية أملا في أن تؤدي دورا ثوريا. وبهذا المعنى، أثبت النمو الهائل للنفوذ السوفياتي عند انتهاء الحرب الإمبريالية، مرة أخرى، عزم البروليتاريا على وضع حد للفرقة الدموية للنظام الرأسمالي. غير أن الأحزاب الموالية للسوفيات لم تكن عند مستوى آمال الجماهير المستغلة في أي مكان، بل على العكس من ذلك، فإن سياساتها الانتهازية القائمة على التعاون الطبقي، في ظل وضع يتطلب حولا جذرية، قد ولدت تدريجيا حالة من السخط والارتباك في صفوف البروليتاريا، في حين بدأت جماهير البرجوازية الصغيرة، التي وضعت يدها في الحزب الشيوعي في البداية، تتجه نحو الميمين» (6). وعجز المؤتمر كذلك عن تقديم مراجعة نقدية ذاتية حول قصور فروع الأممية العمالية الرابعة عن التحول، بالرغم من زيادة عضويتها نسبيا وتواتر نفوذها جزئيا داخل الطبقة العاملة، إلى أحزاب جماهيرية حقيقية. بل أمعن في تعزيز قناعاته التي عزت تعثر تحقيق هذا الهدف، من جهة، إلى قلة عدد الكوادر القادرة على اختراق بفعالية نضالات العمال، ومن جهة أخرى، إلى التصورات الفصائلية أو الانتهازية التي أثرت على سياسات بعض الفروع (7).

ولا مناص من الإشارة إلى أن الخلافات النظرية والتحليلية، التي دبت في صفوف الأممية العمالية الرابعة، بلغت ذروتها في اشتغال المؤتمر الورد أعلاه، إذ تعمق الخلاف حول الطابع الطبقي لدول شرق أوروبا والبلقان، ومستقبل الرأسمالية، والصراع بين شرق غرب، ونهج جوزيف بروز تيتو (Josip Broz Tito) في يوغوسلافيا. فقد رأى التيار الأغلب داخل الأممية أن دول شرق أوروبا والبلقان ظلت رأسمالية، بالرغم مما اتسمت به من سمات رأسمالية الدولة، مجادلا بأن قيام دولة عمالية لا يتحقق إلا عبر ثورة بروليتارية واعية، وليس من خلال نفوذ سياسي عسكري يمارسه الاتحاد السوفياتي (8). وتمسك بتوقعات ليون تروتسكي القائلة بمآل الكارثي للرأسمالية، مستحضرا كون الرأسمالية العالمية دخلت في أزمة نهائية ومستمرة، متنبئا بانهيار اقتصادي وشيك، وتضخم مفرط، وانزلاق سريع نحو حرب عالمية ثالثة أو دكتاتوريات فاشية، مستعدا بالتمام إمكانية تحقيق استقرار دائم (9). كما استطاع تمرير، خلال اشتغال المؤتمر، بيان بعنوان «ضد وول ستريت والكرملين معا»، محاولا بذلك السير على خط فاصل دقيق، إذ حافظ على الموقف التروتسكي التقليدي القائل بالدفاع غير المشروط عن الاتحاد السوفياتي في مواجهة الإمبريالية الغربية بالنظر لتاميم الملكية فيه، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى ثورة سياسية للأطاحة بالبيروقراطية السوفياتية (10). وفي مسعى إيجاد مدخل لكسر الجمود مع الكونفدرالية اليوغوسلافية، حل الوضع بهذه الأخيرة بمنظور يختلف عن نظيره في بقية دول شرق أوروبا، مؤكدا بأن النظام القائم بلغراد هو نظام متميز، لأنه تشكل نتيجة حركة فلاحية عمالية مقاومة محلية وأصلية، ولم يفرض من قبل الجيش الأحمر (11). وفي الاتجاه المعاكس، وجه فصل من التيار الأقل المعارض في صفوف الأممية، انتقادات شديدة ل طرح التيار الأغلب بشأن الطابع الطبقي لبلدان شرق أوروبا والبلقان، متعللا

بكون البرجوازية بهذه البلدان قد جردت تماما من ملكيتها، وأن الاقتصاد قد خضع للتاميم مع فرض احتكار للتجارة الخارجية، ومن ثمة، فتلك البلدان، إن تحولت إلى «دول عمالية مشوهة»، أي مجتمعات متطابقة بنويا مع الاتحاد السوفياتي، فهي تفتقر إلى تاريخ من الرقابة العمالية الديمقراطية؛ فيما جادلت فصائل أخرى من التيار الأقل بأن كلا من دولة الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا والبلقان قد تحولت إلى أنظمة قائمة على «رأسمالية الدولة» (12). وجادل التيار المعارض في كون طرح «المال الكارثي للرأسمالية» قد حجب الواقع عن انظار الأممية العمالية الرابعة، مؤكدا أن الرأسمالية الغربية، بفضل خطة مارشال الأمريكية، وتدمير القوى الإنتاجية أثناء الحرب، وهزيمة الموجة الثورية التي تلت الحرب، كانت في الواقع على عتبات انتعاش اقتصادي كبير واستقرار، وهو ما عرف لاحقا بالطفرقة الرأسمالية لما بعد الحرب (13). وتوجهت كل الفصائل الحسوبة على التيار الأقل المعارض بالنقد إلى التيار الأغلب بشأن قضية الصراع بين شرق غرب متهمه آياه بالتحريفية وبالوقوع في حالة من الشلل السياسي. ف فيما جادل جزء منها في رجحان ميزان القوى نحو موقف المعسكر الثالث المحاي، الذي يساوي بين البيروقراطية السوفياتية والإمبريالية الغربية، نطر الجزء الآخر منها إلى الدفاع العقائدي للتيار الأغلب عن الاتحاد السوفياتي على أنه حال دون رؤية النظام القائم بموسكو كونه قوة معادية للثورة بوضوح بغرب أوروبا، حيث كانت الأحزاب الشيوعية تعمل على كبح النزعة النضالية للطبقة العاملة للحفاظ على التوازنات الجيوسياسية بين الكتلتين الشرقية والغربية (14). وحذر التيار المعارض، بشأن طبيعة النظام اليوغوسلافي، من الانزلاق نحو الانتهازية، إذ رأى أن قيادة الأممية العمالية الرابعة والت النظام البيروقراطي القومي القائم ببلغراد دون تمحيص نقدي لمجرد أنه مختلف مع موسكو، بدلا من أن يقوم بإخضاع هذا النظام للتقييم الصارم من المنظور التروتسكي (15).

(1) La IVème Internationale, Résolutions adoptée par le Second Congrès de la IVème Internationale, Paris Avril 1948, Revue «Quatrième Internationale», Volume 6, n° 4, Juin 1948.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) Velia LUPARELLO, An Analysis of the Second World Congress of the Fourth International, Accademia University Press on-line, 16/10/2024.

(5) Idem.

(6) La IVème Internationale, Résolutions adoptée par le Second Congrès de la IVème Internationale, Paris Avril 1948, Revue «Quatrième Internationale», Volume 6, n° 4, Juin 1948.

(7) Velia LUPARELLO, An Analysis of the Second World Congress of the Fourth International, Accademia University Press on-line, 16/10/2024.

(8) Rodolphe PRAGER, Bouleversements et crises de l'après-guerre (1946-1950), Montreuil, Collection « Les Congrès de la Quatrième Internationale : manifestes, thèses, résolutions », Tome III, Éditions La Brèche - PEC, 1988.

(9) La IVème Internationale, Les thèses sur les perspectives économiques, Le Second Congrès de la IVème Internationale, Paris Avril 1948, Revue «Quatrième Internationale», Volume 6, n° 4, Juin 1948.

(10) La IVème Internationale, Le manifeste intitulé « La guerre qui vient », Le Second Congrès de la IVème Internationale, Paris Avril 1948, Revue «Quatrième Internationale», Volume 6, n° 4, Juin 1948.

(11) Secrétariat Internationale de la IVème Internationale, Lettre ouverte au Parti Communiste Yougoslave, Revue «Quatrième Internationale», Volume 6, n°

6-7, Juillet 1948.

(12) Pierre CHAULIEU (pseudonyme de Cornelius CASTORIADIS), L'expérience des pays de l'Est européen entre 1945 et 1948, Revue « Socialisme ou barbarie », n° 9 avril-mai 1952.

(13) La IVème Internationale, Perspectives économiques – Projet de ligne d'amendement à la résolution de la Conférence Préliminaire, Le Second Congrès de la IVème Internationale, Paris Avril 1948, Revue «Quatrième Internationale», Volume 6, n° 4, Juin 1948.

(14) Cornelius CASTORIADIS et autres, la lettre ouverte intitulée : « A tous les camarades, à toutes les sections de la Quatrième Internationale », Revue «Quatrième Internationale», n° 3 Mars 1948.

(15) Revolutionary Communist International, The degeneration and collapse of the Fourth International, Defense of Marxism Group on-line, 04 July 2025.

(a) حزب سياسي إيطالي تروتسكي، نشأ في أواخر الحرب العالمية الثانية معبرا عن ذاته «كبدل ثوري مناهض للنهج الستاليني» وفي مواجهة الحزب الشيوعي الإيطالي الذي كان يمثل التوجه اليساري الجذري السائد بإيطاليا. ولقد نشأ من خلال اندماج نواة تروتسكية، التي كانت تتكون من تروتسكين ملتزمين بالنهج التروتسكي الأرثوذكسي، وفيدرالية بوليا، المجموعة ذات النزعة اليسارية الراديكالية التي كانت تركز على الانغراس في أوساط الطبقة العاملة، ليعتمد بسرعة كفرع رسمي للأممية العمالية الرابعة. وعانى منذ التأسيس من صراعات داخلية وأنقسامات أيديولوجية عميقة بين فصليه المؤسسين، إذ حصل الاندماج على أسس تنظيمية دون تحقيق توافق تام حول برنامج سياسي مشترك. فبينما تمسك الجناح الأول للوحدة بصرامة بالتصورات المهيمنة داخل الأممية السالفة الذكر والمجسدة في توصيف الاتحاد السوفياتي كونه «دولة عمالية منحطة بيروقراطية»، وفي الدعوة إلى الاستراتيجية «الإخترائية» من داخل الأحزاب العمالية الكبرى أو النقابات الرئيسية بهدف كسب جماهير الطبقة العاملة، رفض الجناح الثاني للوحدة أي تعاون مع الأحزاب والنقابات المشار لها للتو أو أي عمل «إخترائي» من داخلها، واعتبر الاتحاد السوفياتي، في جوهره، نظاما قائما على «رأسمالية الدولة» وليس دولة عمالية. ولاحق بواكر أقوله وتفككه منذ السنة الثامنة من تأسيسه، إذ شنت حملة تطهير في صفوف في مؤتمره الوطني المنعقد بنابولي في 1947 استهدفت العناصر التروتسكية، ليطرده جراء هذا الإجراء من صفوف الأممية الأتفة الإشارة خلال مؤتمرها العالمي الثاني في أبريل 1948. وعقب الطرد، استمرت بقاياه في التقصص خلال خمسينيات القرن العشرين قبل أن يتلاشى بالتمام. وفي نهاية المطاف، شكلت الجماعة التروتسكية المطرودة منه، بمعية عناصر يسارية أخرى منشقة، «المجموعات الشيوعية الثورية».

(b) ثوري شيوعي ورجل دولة يوغوسلافي (1892-1980). جند في الجيش النمساوي المجري وحارب في الحرب العالمية الأولى، ثم وقع في الأسر لدى الروس، وهناك اعتنق الشيوعية خلال الثورة الروسية لأكتوبر 1917. عاد إلى يوغوسلافيا وانخرط في الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، الذي كان محظورا آنذاك، وتدرج في المناصب داخله وخلال الحرب العالمية الثانية، قاد المقاومة عبر حرب العصابات، ضد الاحتلال النازي. وبعد تحرير يوغوسلافيا في 1945، أسس حكومة شيوعية تولى فيها رئاسة الوزراء. واختلف مع نهج ستالين، لينفصل، في خطوة شهيرة، عن المعسكر الشرقي، فبرسم مسارا اشتراكيا «مستقلا» عرف «بالتيتوية» (titostisme). تولى رئاسة الكونفدرالية اليوغوسلافية في 1953، ثم أصبح رئيسا مدى الحياة بموجب دستور 1974 الذي أقر اللامركزية في السلطة بين الجمهوريات المكونة للبلاد. ومن إرثه، لعبه لدور رئيسي في الحفاظ على وحدة مجموعات الإنتماء المتنوعة المشكلة ليوغوسلافيا. وبعد وفاته بعقد ونصف، ظهرت التوترات الإثنية التي أفضت في النهاية إلى تفكك الكونفدرالية اليوغوسلافية.

الانتخابات بالمغرب:

حدودها وشروطها، والبدائل السياسية والديمقراطية الممكنة

(مداخلة المناضل محمد علي)



نظم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ندوة رقمية تحت عنوان : «الانتخابات التشريعية: دواعي المقاطعة والبديل الديمقراطي» بتاريخ 17 شتنبر 2026، عن بعد شارك فيها كل من الرفيق جمال براجع الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي، والرفيق ابراهيم نافعي الكاتب الوطني للقطاع الشبابي، والرفيق زهرة حكيمي الكاتبة الوطنية للقطاع النسائي والرفيق المسير الرفيق لحسن موموش. في حين، ولظروف تقنية، تعذر على المناضل النقابي والسياسي محمد علي المشاركة المباشرة فيها، لذا ارتأينا أن نقدم هنا مداخلة التي كان سيشارك بها كما بعثها لنا في جزئين:

الجزء الأول:

1. بداية أعبر عن إدانتي الشديدة للقمع والاعتقالات والحصار الذي يتعرض له مناضلو ومناضلات حزب النهج الديمقراطي العمالي عبر التراب الوطني، كل من الدار البيضاء (حي البرنوصي)، بني ملال؛ سلا، طنجة، القنيطرة، الحسيمة. الخميسات.....)

استحووا لي في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى الرفاق في النهج الديمقراطي العمالي على تنظيم هذه الندوة الرقمية، وعلى دعوتي وإدراج اسمي ضمن المشاركين فيها، وأنه لشرف لي أن أشارك الى جانب رفاق ورفيقات النهج الديمقراطي العمالي، هذا الحزب المعارض والمستقل، الذي يحمل اليوم إرث وتقاليد المنظمة إلى الأمام، التي تأسست في 30 غشت 1970، وما راكمته من نضالات وتضحيات في سبيل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وبهذه المناسبة لا يسعني الا أن استحضار بكل وفاء واحترام رموزا من المناضلين ومناضلات فقدناهم، ممن تركوا بصماتهم في مسار النضال الديمقراطي واليساري بالمغرب، وفي مقدمتهم الرفيق ابراهيم السرفاتي وعبد العزيز المنبهي والرفيق مصطفى لبراهمة، وإلى جانب جميع شهداء والمناضلين الذين قدموا تضحيات في سبيل قضايا الشعب المغربي: شهيد عبداللطيف زروال، أمين التهاني، والرفيقة سعيدة المنبهي، كما أحيي المناضلين والمناضلات الذين مازالوا يواصلون حمل مشعل النضال، وفي مقدمتهم الرفاق امين عبد الحميد، علي فقير، عبدالله الحريف، والرفيق الحبيب التيتي وسائر الرفاق الذين يواصلون الطريق وفاء لذكرى الشهداء ولتاريخ الحركة المناضلة.

واغتتم هذه المناسبة كذلك لتوجيه تحية خاصة الى الرفيقات والرفاق على نجاح المؤتمر السادس للنهج الديمقراطي العمالي، وعلى ما يمثله من محطة في مسار بناء حزب مستقل



هذه الأمور سوف تنعكس بطبيعتها على مفهوم العمل الحزبي وممارسة السياسة في تدبير الشأن العام الذي تؤطره قواعد اللعبة الديمقراطية في ظل الانظمة البورجوازية التي من طبيعتها ان تفرز لنا نخب سياسيا فاسدة ومبنية على عمل القبيلة والزبونية، انطلاقا من كونها خاضعة لقواعد اللعبة «الديمقراطية» في ظل نفس الأنظمة.

لكن في بلادنا، ومنذ الاستقلال الشكلي وإلى يومنا هذا، لازالت الانتخابات مرتبطة بالقبيلة والأعيان، ومافيا المخدرات، ومافيا العقارات، ومافيا الاراضي الفلاحية، الذين يستغلون الفقر والجهل، غير مباليين بالبرامج ولا مبادئ الأحزاب الذين ينتمون إليها، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة سماسرة الانتخابية، من قبيل تفشي الرشوة والزبونية والمحسوبية، وهذه لوبيات، ووجوه انتخابية ظلت تتحكم في الشأن العام سواء بالمجالس الجماعية او البرلمانية، وكذلك مختصة في بيع التزكيات للمرشحين.....مما يستحيل على العملية الانتخابية أن تقود إلى التداول على تدبير الشأن العام. وأصبح من المستحيل محاربته

جاءت انتخابات 1970 بعد مرحلة سياسية مضطربة؛ وقاطعتها احزاب المعارضة الرئيسية آنذاك، وكما عرفت استحقاقات في العهد القديم والجديد وتواريخها على الشكل التالي: سنة 1977-2002-1997-1993-1984-2021-2016-2011-2007 و2026.

وهنا تطرح أمامنا مسألة أساسية: بعد أكثر من ستة عقود من الانتخابات، هل تمكنت العملية الانتخابية فعلا من تحقيق الوظيفة السياسية التي يفترض أن تقوم بها، أي تجديد النخب، وإنتاج نخب سياسية مرتبطة بالمصالح الفعلية للمواطنين؟

3. تجري عملية الانتخابات بغية القيام بتجديد النخب سواء على مستوى الجماعي أو التشريعي. وذلك من خلال الاحتكام الى صناديق الاقتراع، وكذا المواطنين في اختيار ممثلهم على مستوى المؤسسات. ورغم أن هذه العملية الانتخابية لا تشكل البديل الديمقراطي في التسيير الشأن العام والاحتكام الى الجماهير من أجل سيادة حكم الأغلبية. إلا أن العملية الانتخابية في ظل الأنظمة البورجوازية لا يمكن فصلها عن النسق العام الذي يحكمه الفساد والرشوة والمحسوبية،

للطبقة العاملة المغربية، وأهني الرفيق المناضل التقدمي المكافح جمال براجع على الثقة وانتخابه للمرة الثانية.

ونحية عالية للشباب المشاركين في الندوة الرقمية كل من الرفيق جمال براجع الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي، والرفيق ابراهيم نافعي الكاتب الوطني للقطاع الشبابي، والرفيق زهرة حكيمي الكاتبة الوطنية للقطاع النسائي والرفيق المسير الرفيق لحسن موموش.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذه الندوة حول الانتخابات 2026، دواعي المقاطعة والبديل الديمقراطي، باعتبارها مناسبة للنقاش والتفكير الجماعي في طبيعة العملية الانتخابية، وفي حدودها وشروطها، وفي البدائل السياسية والديمقراطية الممكنة، انطلاقا من مصالح الشعب المغربي والطبقة العاملة وعموم الفئات الشعبية.

2. منذ أول انتخابات تشريعية، بعد الاستقلال الشكلي، والتي أجريت سنة 1963، عرف المغرب مسارا انتخابيا طويلا تعاقبت خلاله الدساتير المنوحة وأنماط الاقتراع والدوائر الانتخابية واحزاب وحكومات، ثم

والإصالة والمعاصرة وتسجده كذلك في حزب الاستقلال المعروف بالريع مند الاستقلال الشكلي حزب تقليدي محافظ، وهذه الأحزاب ذات المرجعية الأيديولوجية التقاربية، وأحزاب ذات حضور قوي داخل النخب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

ومن هنا السؤال الذي يهم هذه الندوة ليس تقييم حزب بعينه، وإنما البحث في مفهوم المسؤولية الجماعية عن الحصيلة الحكومية، والسؤال المطروح: من المسؤول عن قانون الإضراب قانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب إحدى القضايا الاجتماعية والسياسية الأكثر حساسية. للتذكير فقط: صادق مجلس النواب في 25 دجنبر 2024 على المشروع ب 124 صوت مقابل 41 دون امتناع، بينما لم يشارك 230 نائبا في التصويت من 395.

كما صادق مجلس المستشارين في 3 فبراير 2025: 41 صوت مقابل 7. هذه المعطيات لا ينبغي أن تستخدم فقط لإدانة طرف سياسي بل تفتح سؤالا أوسع حول المشاركة البرلمانية في القضايا ذات طبيعة الاجتماعية الاستراتيجية.

وهل تمت حماية القدرة الشرائية لكافة المستضعفين في ظل هذه الحكومة ؟

من المسؤول عن ارتفاع اسعار عدد المواد، بما فيها اسعار الأضاحي؛ والنقاش الذي دار حول الوسطاء والفراشنة من صناعة هاته الحكومة؟ مفهوم الدولة الاجتماعية تحول إلى مجرد شعار انتخابي؟ فالصحة والتعليم والشغل والحماية الاجتماعية ليست هبات تقدمها الأحزاب للمواطنين /ات وإنما حقوق ومسؤولية عمومية. ولهذا يجب أن يكون السؤال للمكونات الثلاث:

ماذا وعدتم؟ ماذا أنجزتم؟ ماذا لم تنجزوا؟ ولماذا؟ ومن يتحمل المسؤولية؟ من المسؤول عن السياسات العمومية والقرارات التي تمس الحياة اليومية للمواطن؟

وكيف ينبغي تقييم عمل الأغلبية الحكومية؟

هل الخلاف بين مكونات الأغلبية خلاف حول السياسات أم حول المواقع الانتخابية؟

متى بدأ هذا الخلاف تحديدا، وما هي القرارات التي عارضها كل طرف داخل الحكومة؟

هل يستطيع أي حزب مشارك في الحكومة التنصل من حصيلة كان جزءا من صناعتها؟

7. المفاجأة:

تتبعنا عبر التواصل الاجتماعي مشادات بين حزبي الأحرار والبنام والثلاثهم في «تهدين» نفاقا ويطلب من الله أن يقوي (شيطانهم كما يقال بالدرجة)، أحزاب في الحكومة منذ 2022 ومسؤولين عن الأزمة والغلاء وتفكيك الأسر المغربية...

يفوق ما اصطلح عليه بالسكتة القلبية، حيث أن المغرب أصبح مرتبا حسب سلم الأمم المتحدة في المراتب الأخيرة من حيث الفقر، الأمية، البطالة مع تردي التعليم والصحة، مما يؤكد انغماس الدولة في سياسة استكمال برنامج التقويم الهيكلي الذي بدأ مسلسلة منذ 1983.

هذه السياسة فاقمت من الاوضاع الاجتماعية، في تزايد نسبة البطالة والتسريحات الجماعية التي تعرض لها الاف العمال والعاملات في قطاعات استراتيجية، كالنسيج وغيرها من القطاعات الصناعية والفلاحية، كنتيجة طبيعية لتخلي الدولة عن مسؤوليتها في الميدان الاجتماعي عبر تفويت مملاكاتها إلى الخواص، ناهيك عن بطالة حاملي الشهادات التي أصبحت تشكل المعادلة الصعبة اتجاه سياسة الدولة في ميدان التشغيل، أضف إلى ذلك تردي أوضاع المدرسة العمومية التي تدهورت بشكل فضيع وعبرت عن الفشل التام لما سمي بميثاق التربية والتكوين، حيث المغرب يصنف حسب اليونيسكو في المرتبة الأسود حالا، وفي مجال الصحة حيث تنعدم الامكانيات وقلة الاطر بالإضافة إلى أوضاع المستشفيات والمستوصفات وما آلت إليه الاوضاع في العالم القروي سجلت ولادات في الرصيف... عبر ضرب مجانية الصحة، وذلك مشهود به في تقارير وتصنيفات منظمة الصحة الدولية.

5. وتأتي المرحلة التي عرفتها بالريع العربي: المرحلة المتمثلة في الصعود الاسلام السياسي في المنطقة المغربية والعربية، وبلادنا عرفت احتجاجات في اطار 20 فبراير وأفرزت دستور 2011 ممنوحا، وصعود حكومة PJD «المصباح» بقيادة حزب يرتكز على ايديولوجيا دينية واتسمت هذه المرحلة بالاستبداد والقمع، بحيث لا شيء تغير، فرئيس الحكومة يعمل تحت سلطة المخزن وينفذ تعليمات على شكل موظف عادي حتى نال تقاعده «المريح»، مما جعل هذا الحزب يشكل الامتداد الطبيعي للمرحلة السابقة على شاكلة حكومة التناوب 1998.

وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه المرحلة اتسمت بالسياسة الرسمية للدولة القائمة على البنية الطبقية التي تنخرها الأزمة البنيوية التي تركزت على اقتصاد الريع، وارتباطها بطبيعة النظام السياسي المغربي، والذي هو مرتبط بدوره بالمنظمات العالمية ذات الطبيعة الرأسمالية والمتحكمة في الاقتصاد الوطني.

6. وبعد 2021، من تجربة الإسلاميين إلى حكومة الأعيان: وكيف إعادة النظام المخزني تقديم صورته السياسية أمام الحلفاء والمؤسسات المالية الدولية، وأراد المخزن أن يسوق صورة أخرى بعد انتخابات 2021، من حزب ديني إلى حزب الأعيان، والسبب الواضح، طبيعة التحالف الحكومي الذي جمع التجمع الوطني للأحرار

عن تجارة حرة بين لوبيات الفساد السياسي والاقتصادي وهيمنتته على المشهد السياسي وذلك عن طريق شراء الاصوات والأذم في استغلال البؤس والفقر والجهل لأبناء هذا الوطن. لكن ما هو واقع أمام أعيننا بين العكس بحيث تنطلق الحملة الانتخابية مستغلين أموال الدولة.

إلى جانب ذلك عرف النضال السياسي تراجعا خطيرا حيث سميت فترة بستوات القمع الأسود، وهو ما انعكس على العمل النقابي حيث عرف تدهورا بدوره أيضا، منذ الإضراب العام 14 دجنبر 1990، والذي توج بما سمي باتفاق غشت 1996 المشؤوم، والذي مهد ما سمي بحكومة التناوب التي اشرفت بدورها على اتفاق 30 ابريل 2002. الشيء الذي يوضح بالملحوس دخول النضال النقابي في مرحلة الجمود، بعد دخول المركزية النقابية UMT, CDT, UGTM في مسلسل السلم الاجتماعي، وذلك على حساب مصالح الفئات الشعبية عموما، والطبقة العاملة على وجه الخصوص، خاصة بعد المصادقة على مدونة الشغل التي تشرعن استعباد الطبقة العاملة مما زاد في تردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ان ما آلت إليه الوضعية السياسية بشكل عام في تلك المرحلة هو نتيجة طبيعية لمشاركة احزاب سياسية تقليدية فيما تسمى بحكومة التناوب سنة 1998.

منذ ذلك الحين إلى الفترة التي نعيشها حاليا، أي ما يعادل 27 سنة من عمر حكومة التناوب التوافقي التي دشت ما يسمى بمرحلة الانتقال الديمقراطي، هذه الأخيرة عرفت ترديا خطيرا، وازدادت الاوضاع تازما بشكل

هذه الظاهرة. وهذا ما ينتج عنه ضعف تأطير الأحزاب السياسية للمواطنين، حيث كان من المفروض على المرشح او المرشحة إقناع المواطنين لبرامج الحزب الذي ينتمون إليها. بحيث لا زال منطق القبيلة يتحكم في رسم الخرائط الانتخابية ببلادنا. واستمرار عملية شراء الأذم وخاصة بعد وقبل عملية الانتخابات، الأمر الذي يعكس ان ظاهرة الرشوة، هي الأمر المحدد والعملية اللصيقة بالممارسة السياسية لمثل الأحزاب المغربية في مجتمعنا، يمكن القول إجمالا أن الاوضاع التي نعيشها حاليا، في ظل الدستور الممنوح، وحكومة الحالية، تعد الأكثر ترديا من سابقتها، اذ يستمر التعذيب ومستلسل الاعتقال السياسي، وانتهاك عام في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى قمع الحركات الاحتجاجية هذه الأساليب التي تعد السمة البارزة في السياسة الرسمية، إنما تؤكد بالملحوس زيف الشعارات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وطي صفحة الماضي، العهد الجديد، الدستور الجديد، كما تشهد الظرفية الحالية ببلادنا تصعيد النظام القائم لحربه الطبقية ضد الجماهير الكادحة، بتسريعه لوتيرة الإجهاز على ما تبقى من حقوقها الديمقراطية ومكانتها الاجتماعي (سكن، صحة، تشغيل، تعليم...) حيث يهدف إلى ضرب قوتها الشرائية عبر الزيادات الصاروخية المتتالية في اسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية، إضافة إلى تعميم الخصخصة (ما تبقى من المؤسسات العمومية...) مما نتج عنه كوارث اجتماعية مثل تشريد الاف العمال، تفاقم البطالة والدعارة والتسول....

في نفس السياق لازال التحالف الطبقي السائد يقرض سياسته عبر سن مزيد من مخططاته الرجعية التي لا تنتج إلا مزيدا من البؤس والحرمان لدى الفئات الواسعة من الشعب المغربي.

فمنذ أزيد من نصف قرن من الإعلان عن الاستقلال الشكلي، لم نتمكن بعد من تأسيس حتى أسس ومقومات النظام الديمقراطي الذي يستند إلى روح الديمقراطية الفعلية والمساواة في اتجاه تمتع كافة المواطنين والمواطنات بحقوقهم الاجتماعية والثقافية.....

4. هذا كله يتجلى في واجهاته الرسمية، حيث تسود مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية صورية ليس إلا، المتحكم فيها عبارة عن مافيا المخدرات ومرتكبي الجرائم السياسية والاقتصادية، مستغلين مؤسسات الدولة في تبييض أموالهم، وتأييد سيطرتهم الطبقية على حساب مصالح الجماهير الكادحة، إذ لا فرق بين الأمس واليوم، رغم أن مسلسل الانتخابات لا يعتبر حلا ديمقراطيا في حد ذاته، ومع ذلك استمرار نفس الوجوه التي تشكل رمز الفساد، في الاستحواذ على العملية الانتخابية مما يؤكد أن هذا المسلسل هو عبارة



منذ أول انتخابات تشريعية، بعد الاستقلال الشكلي، والتي أجريت سنة 1963، عرف المغرب مسارا انتخابيا طويلا تعاقبت خلاله الدساتير الممنوحة وأنماط الاقتراع والدوائر الانتخابية وأحزاب وحكومات، ثم جاءت انتخابات 1970 بعد مرحلة سياسية مضطربة؛ وقاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية آنذاك، وكما عرفت استحقاقات في العهد القديم والجديد وتواريخها على الشكل التالي: سنة 1977 - 1993 - 1984 - 2002 - 1997 - 2011 - 2007 - 2021 - 2016 و 2026.

الهجرة غير النظامية، أسبابها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية...

أصبحت الهجرة غير النظامية ظاهرة ديناميكية مركبة ومعقدة ومرتبطة بالتحولات العميقة في تناقضات الرأسمالية العالمية والتطور اللامتكافئ بين دول المركز الرأسمالي: دول الشمال خصوصا أوروبا الغربية، ودول الجنوب المتخلف: الدول الطرفية التابعة للرأسمال العالمي: دول أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط..

وقد مرت هذه الهجرة غير النظامية بمراحل وأشكال مختلفة.. فقد شكلت أزمة الطاقة 1973 وما نجم عنها من ركود اقتصادي وتقلص هامش الربح الرأسمالي إلى نهاية الهجرة النظامية والتي كانت قد بدأت عقب الحرب العالمية الثانية وإعادة إعمار أوروبا ... ولمواجهة هذه الأزمات الرأسمالية شددت الدول الأوروبية حراسة حدودها وحماية مجالاتها الوطنية بفرض نظام التأشيرات على مواطني دول الجنوب بالخصوص مع إحداث نظام شنغن 1995 لمراقبة موجات المهاجرين.

ومع هذه الإجراءات الحدودية المتشددة وتفاقم أزمات الأنظمة التبعية في الجنوب: إفريقيا والشرق الأوسط، بسبب سياسات التقويم الهيكلي (المغرب 1983) وعمليات الخصخصة والهشاشة والتراجعات في الحقوق الشغلية وقوانين الشغل، برزت إلى الوجود ظاهرة الهجرة غير النظامية وتفاقمت مع العولمة النيوليبرالية المتوحشة، حيث أصبحت تتم عبر شبكات إجرامية دولية للاتجار في البشر وتجارة السلاح والإرهاب وغسل الأموال؛ شبكات عابرة للقارات مندمجة مع المصالح الرأسمالية العالمية لنهب ثروات دول الجنوب (إفريقيا والشرق الأوسط) وقدراته وطاقاتها البشرية ... في ملف هذا العدد سنحاول تناول اشكالية الهجرة غير النظامية، اسبابها وانعكاساتها ...

الهجرة غير النظامية من المغرب إلى أوروبا: في سياقات وأشكال البدايات والتحويلات الراهنة...

و تاكل مكتسبات الدولة الزراعية عبر تسريحات العمال وضرب مكتسباتهم في الأجر والحماية الاجتماعية سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة وتنامي ظاهرة ترحيل بعض أنواع القطاعات الصناعية الثقيلة والملوثة إلى دول المحيط ومنها المغرب وتحول النسيج الصناعي والاقتصادي إلى عصر الرقمنة والتكنولوجيا العالية مما ساهم في تقلص الطلب على اليد العاملة القليلة الخبرة والتكوين واضطرت دول المركز الرأسمالي إلى إغلاق حدودها وتحديد إجراءات التأثيرات ووضع قوانين صارمة أمام توافد اليد العاملة من المغرب ودول المحيط .ولأن حركة الرأسمال دائما في حاجة إلى حركة البشر اضطرت الدول الأوروبية إلى الهجرة الانتقائية لجلب العمالة من النخبة والأدمغة العالية التكوين عبر شركات وقوانين مع المغرب منها مثلا شراكة مع الاتحاد الأوروبي تسهل تنقل الأشخاص(الطلبة والباحثين والأطباء والمهندسين ورجال الأعمال...) مقابل التزام المغرب بمحاربة الهجرة غير النظامية وقبول إعادة المهاجرين غير النظاميين . ثم الشراكة مع إسبانيا في إطار اتفاقيات الهجرة الدائرية (GECCO)وهي اتفاقيات لتنظيم الهجرة الموسمية والنظامية خصوصا العمالة الزراعية النظامية والمؤقتة (عاملات جني الفواكه مثلا) ثم شراكة الهجرة والمهارات مع ألمانيا لجلب الكفاءات والعمال المهرة مقابل التعاون في مكافحة الهجرة غير النظامية وقبول الترحيل..وقد أدت هذه الشراكات والقيود والتعقيدات إلى تنامي الهجرة غير النظامية.

أشكال ومظاهر الهجرة غير النظامية: أمام تعقيدات ولوج العمالة غير المدربة ومحدودة التكوين، تنامت ظاهرة

بدايات وأشكال الهجرة المنظمة
لخدمة المركز الرأسمالي:

أدى طغيان وتغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية خلال الحقبة الاستعمارية في المغرب إلى تفكك نمط الإنتاج التقليدي المعيشي القائم على القبيلة والملكية الجماعية للأراضي، حيث تم تجريد الفلاحين من أراضيهم ومواردهم المائية وتحويلها إلى ضيعات رأسمالية تصديرية. وقد أدى إلى تسارع الهجرة الداخلية من البوادي إلى المدن فتشكلت بروليقاريا مغربية بئيسة حول المدن الكبرى والمدن المنجمية كالدار البيضاء ومراكش وفاس وطنجة وجrada وخريبكة وبوعرفة وتوسيت والناظور وغيرها من المواقع..

وإذا كانت البروليتاريا المغربية قد تشكلت خلال النصف الأول من القرن 20 لخدمة الرأسمالية الكولونيالية، فإنها تحولت خلال النصف الثاني من القرن الماضي (من الخمسينيات إلى مطلع الثمانينيات) بفعل الهجرة النظامية إلى خدمة رأسمالية المركز الذي خرج لتوه من حربين عالميتين طاحنتين دمرتا أوروبا كلية وكان في حاجة ماسة لبروليتاريا رخيصة لإعادة إعمار أوروبا وبناء اقتصادها الرأسمالي من جديد..

ب-البدايات وأشكال الهجرة غير النظامية:

+أسباب تراجع أشكال الهجرة النظامية وتنامي الهجرات غير النظامية :
خلال بدايات ثمانينات القرن الماضي شهدت دول المركز الرأسمالي تحولات مهمة منها تصاعد المد النيوليبرالي المتوحش نتجة لتقلص هامش الربح

بروليتاريا بلا حقوق ولا قوانين نظرا
لوجودهم غير النظامي وبأجور زهيدة
مما يسهل استغلالهم وتحقيق فائض
القيمة المطلقة..

+ سياق التجريد من الملكية والبلترة لتحقيق التراكم:

أدت سياسات التقويم الهيكلي خلال ثمانينات القرن الماضي والسياسات النيوليبرالية المتوحشة وخصوصة القطاعات الأساسية والمنتجة في المغرب إلى تفكير طبقات واسعة من المجتمع وفصل المنتجين الصغار مثل الفلاحين الصغار والحرفيين عن وسائل إنتاجهم إلى تفجيرهم وبلترتهم بعد عقود طويلة ودفعتهم إلى الهجرة كحل لأجل البقاء.

+ السياق الجيوبوليتيكي :
بحكم هيمنة الرأسمال العالمي على
المقدرات الطبيعية والرواتب والطاقات
البشرية في المغرب وأفريقيا، حصلت
اختلالات اقتصادية واجتماعية خطيرة
وأدت إلى حروب أهلية واضطرابات
سياسية يذكىها الغرب الاستعماري
في أفريقيا والشرق الأوسط ومنها
بلدنا المغرب الذي تحول إلى منطقة
عبور واستقرار للمهاجرين غير
النظاميين القادمين من دول جنوب
الصحراء والساحل المضطربة، أيضا
من دول الجوار: الجزائر وتونس
وموريتانيا، مما يجعل المنطقة كلها
غير آمنة ومستقرة ويسهل على
الرأسمال العالمي فرض إملاءاته على
دول المنطقة ومنها المغرب لتكريس
التبعية ومزيدا من النهب (حالة سبتة
ومليلية المحتلتين مؤخرا).

2- بدايات وأشكال الهجرة ثم الهجرة غير النظامية : التغلغل الرأسمالي والدمج القسري في السوق العالمية للعمل

محمد شوي

في هذه الورقة سنحاول تناول ظاهرة الهجرة غير النظامية من منظور ماركسي باعتبارها نتيجة حتمية للتناقضات الرأسمالية وعلاقات الإنتاج غير المتكافئة بين دول المركز الرأسمالي (أوروبا) ودول المحيط (المغرب وإفريقيا).

1- السياقات العامة : ظاهرة الهجرة والهجرة غير النظامية إفرار للتراكم الرأسمالى...

في منظور كارل ماركس حركات السكان لا تنفصل عن حركة الرأس مال، لذلك فإن فهم سياقات الهجرة غير النظامية يتم من خلال ما يلي:

+ سياق تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ:

في التحليل المادي التاريخي دول
المركز الرأسمالي تفرض على الدول
الطرفية حيث الرأسمال التبعية مثل
المغرب، دورا تبعية في الدرجات
الدنيا في سلم قسمة العمل الدولي
بتوفير الموارد الطبيعية المعدنية
والطاقية الخام والصناعات الملوثة
واليد العاملة الرخيصة، بينما تحتكر
دول المركز (أوروبا والولايات المتحدة
واليابان) الصناعات والخدمات ذات
التكنولوجيا العالية والرأسمال المالي
العالمى المتقدم.

+ سياق جيش الاحتياط الصناعي العالمي:

في تحليل ماركس للرأسمالية يرى أنها في حاجة دائمة إلى «جيش احتياط» من العاطلين عن العمل. لخفض الأجور وضمان تدفق الإنتاج. المهاجرون غير النظاميون يمثلون هذا الجيش على المستوى العالمي ... فهم

الأجنبية وضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية بفعل النهب الذي تمارسه القوى الامبريالية والرجعية والصهيونية.

+تداعيات اقتصادية ومالية : حيث أن المغرب بصفته يلعب دور الدركي لأوروبا فإنه ينفق سنويا 600 مليون دولار على حراسة الحدود الساحلية والبرية وعمليات الإنقاذ (إنقاذ 13 ألف مهاجر) والرعاية الطبية والإيواء. هذا في الوقت الذي ساهم فيه الاتحاد الأوروبي فقط ب 500 مليون أورو منذ 2020 علما أنه قدم لتركيا ما مجموعه 24 مليار أورو لقاء الحد من الهجرة غير النظامية عبر حدودها..

+ تداعيات أمنية وسياسية : تحدي حماية وضبط السيادة على كل التراب الوطني ثم تنامي نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر وتزوير الوثائق والفساد والأمن السيبراني

+الضغوط الدبلوماسية والجيوستراتيجية :

يمارس الاتحاد الأوروبي ضغطا دبلوماسيا قويا على المغرب للعب دور الدركي بحماية الحدود الأوربية. كما يعاني المغرب أيضا ضغوطا من الدول الإفريقية بسبب الأوضاع الإنسانية والحقوقية لمواطنيها ضحايا الهجرة غير النظامية..

الشباب الذكور الى فئات النساء والأطفال خصوصا الأطفال غير المصحوبين بذويهم وهم ضحية لوهم حياة أفضل بأوروبا، وشبكات الاتجار في البشر والإرهاب وبيع الأسلحة والمخدرات وهي شبكات تخترق الأجهزة الأمنية والإدارية في دول الأصل والعبور والاستقبال يعني من إفريقيا الى أوروبا ..

-تطور أساليب شبكات الاتجار بالبشر والتجسس الرقمي :

أصبحت شبكات الاتجار بالبشر تعتمد التنسيق واللوجستك العابر للقارات والعمل الميداني المنظم.. كما برزت ظاهرة التجسس والتجسس الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي لتنظيم هجرات جماعية واقتحامات حاشدة للحدود آخرها ما حصل شهر يوليو 2026 على أبواب سبتة ومليلية المحتلتين من طرف إسبانيا 70 ألف مهاجر في يومين.

ب- تداعيات الهجرة غير النظامية :

تؤدي الهجرة غير النظامية إلى آثار خطيرة على الوضع الدولي والإقليمي :

+ الوضع الجيوسياسي : علاقات دول الساحل والصحراء بالمغرب والعلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط، دول (المحيط ودول المركز الرأسمالي) حيث أن الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء متفجر بسبب الانقلابات العسكرية والتدخلات

3- التحولات الراهنة في الهجرة غير النظامية وتداعياتها على المغرب ودول الجنوب :

أ- أبرز التحولات الراهنة للهجرة غير النظامية بالمغرب :

-تحول المغرب من محطة للعبور إلى بلد للاستقرار : نظرا للتشديد الأمني الكبير على الحدود الأوربية يفضل بعض المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا خصوصا من دول الساحل والصحراء والجزائر وتونس والسودان وسوريا وهي مناطق تنهب القوى الإمبريالية الأوربية والعالمية مواردها وخبراتها (فرنسا وحدها تسرق من مستعمراتها السابقة بأفريقيا 450 مليار سنويا ...) الاستقرار بالمغرب ليتحولوا إلى بروليتاريا هشة تستغلها البورجوازية الوكيلية.

-تغير مسارات العبور : أدى التضييق الأمني المكثف على الواجهة المتوسطية من طرف الأمن الأوربي والمغربي إلى اختيار مسارات الواجهة الأطلسية نحو جزر الكناري وهي مسارات طويلة وقاسية وخطيرة سواء بالصحراء أو المحيط ..

-تغير التركيبة الديمغرافية : انتقلت موجات الهجرات غير النظامية من فئة

الهجرة غير النظامية من المغرب ودول الساحل وجنوب الصحراء واتخذت عدة أشكال وتظاهرات منها: -العبور البحري عبر قوارب الموت عبر المسار المتوسطي انطلاقا من مدن الناظور والحسيمة والفنادق وطنجة، وأيضا من بعض سواحل تونس والجزائر نحو الجنوب الإسباني والإيطالي.. ثم المسار الأطلنطيكي. تتحول تدريجيا الهجرة غير النظامية نحو السواحل الأطلنطية المغربية العرائش والبيضاء والجديدة وأسفي وإفني وطانطان سواء باتجاه إسبانيا نحو جزر الكناري بالخصوص أو البرتغال؛ -المسارات البرية : التسلسل واقتحامات جماعية للأسلاك والحواجر الشائكة والكهربائية وذلك عبر سبتة ومليلية المحتلتين؛ - التخفي في وسائل النقل والبضائع : شبكات الاتجار في البشر تهرب المهاجرين غير النظاميين عبر السيارات والشاحنات والظواهر والعبارات مع البضائع ووسط المهاجرين والسياح؛ - - الكسر القانوني : هناك الكثير ممن يحصلون على تأشيرات للسياحة في أوربا لمدة قصيرة أو متوسطة يقومون بكسرها أي تجاوز مدة التثقل القانوني وتحويله إلى إقامة دائمة غير نظامية ...

هجرة القاصرين المغاربة وأوضاع الطفولة المغربية

أشرف ميمون

وتنصل الدولة المغربية من مسؤولياتها القانونية والأخلاقية؛ حيث عبر، خلال هذا النزوح، آلاف المهاجرين القاصرين غير المرفقين إلى سبتة، في ظروف خطيرة أودت بحياة بعضهم، كما تم ترحيل جزء منهم قسريا، في خرق للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والاحتفاظ بما يقارب 1200 قاصر رهن الاحتجاز، في ظروف لا إنسانية، في غياب متابعة لأوضاعهم الاجتماعية والأسرية، ورصد للمخاطر التي يتعرضون لها أثناء محاولات العبور، وبعد الوصول، وكذلك خلال عمليات إعادة والترحيل.

من الواجب الحقوقي والقانوني والأخلاقي إذن أن تكون حماية الأطفال أولوية لجميع الأطراف، مع ضمان التقييم الفردي لكل حالة، وتمتع الأطفال بالمساعدة القانونية، وليس جعلهم أداة للضغط السياسي والتفاهات الدبلوماسية، دون احترام الضمانات القانونية ومصلة الطفل الفضلى، كما هو الحال في إعلان المغرب عن تعاونه مع إسبانيا بشأن إعادة القاصرين غير المصحوبين.

وختاما، فإن حماية الطفولة المغربية هي مسؤولية سياسية وحقوقية وأخلاقية تقع على عاتق الدولة المغربية أولا، وبدرجة أقل على دول الاستقبال، لحماية الطفولة المغربية، وتبدأ من المدرسة والأسرة والمستشفى والحي، وتبدأ من تمتع الأطفال بحقوقهم في الكرامة والأمان والمستقبل، وليس عند الحدود.

بالحقوق لا يختزل في المصادقة على الاتفاقيات الدولية، وإن كان ذلك ضروريا، ولا في الإعلان عن البرامج، بل يتطلب رصد موارد كافية، وسن سياسات قابلة للقياس، وإنتاج آليات فعالة للمساءلة والمحاسبة، وأيضا أولويات تشمل ما يلي:

ضمان تعليم عمومي جيد ومنصف؛ مكافحة الهدر المدرسي والإقصاء الاجتماعي؛

توفير خدمات صحية ونفسية ملائمة للأطفال؛

حماية الأطفال من العنف والاستغلال؛ تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر والأطفال في وضعية هشاشة؛

ضمان مشاركة الأطفال في القرارات التي تمس حقوقهم ومستقبلهم.

وهذا ما لا نجده في واقع الأمر الذي تخبرنا به معطياته والصور القادمة من المدن الحدودية، وأرقام الأطفال القاصرين في ملاجئ سبتة ومليلية المحتلتين، والتي قاربت هذه السنة ألفي طفل أو تجاوزتها.

ثانياً: أحداث سبتة المحتلة تكشف أزمة الحماية

لقد كشفت أحداث النزوح الجماعي، أيام 30 و 31 يوليو 2026، نحو سبتة المحتلة، بما لا يدع مجالا للشك، عن أزمة حماية الطفولة المغربية، بل عن غياب الحماية وانتهاك حقوق الطفولة المغربية،

والتعثر الدراسي، وضعف فرص الإدماج، وتأثير منصات التواصل الاجتماعي وما تبعته من أوهام حول «جنة الميات» في أوروبا. كما لا ينبغي التعامل مع هذه الدوافع على أنها تفسير ميكانيكي لكل حالة، فالطفل ليس كتلة متجانسة، بل فئة تخترق أفرادها مسارات أسرية واجتماعية ونفسية مختلفة، مرتبطة بكل فرد. لذلك، يقتضي أمر الحماية الاعتراف بأن هذا الطفل، السالك لمسار الهجرة، لديه، في العديد من التجارب، رغبة في البحث عن فرص للحماية الاجتماعية واستكشاف آفاق جديدة لا يوفرها له بلده، المغرب.

وبالتالي، فإن هجرة القاصرين هي نتيجة للاختلالات البنيوية.

وتؤكد تقارير اليونسف والمنظمة الدولية للهجرة أن الأطفال المنقلين في شمال إفريقيا يواجهون مخاطر متعددة، من بينها الاستغلال والاتجار والعنف، ما يستدعي استجابات تركز على الحماية وحقوق الطفل عبر مختلف مراحل مسار الهجرة.

كما أشارت دراسة لليونسف حول ممارسات الاحتجاز والبدائل غير الاحتجازية للأطفال في المغرب إلى تحديات مرتبطة بعدالة الأحداث، وحماية الأطفال المهاجرين، وظروف بعض مراكز الحماية (مخاطر الاكتظاظ والخلط بين فئات مختلفة من الأطفال...)، مما يدفعنا إلى التساؤل عن مسؤولية الدولة المغربية في حماية الطفولة المغربية. إن الالتزام بحماية الطفل وتمتع

أصبحت هجرة القاصرين (أبناء وبنات العمال والكادحين والفلاحين الصغار...) تعبيرا مفضوحا وجليا عن اختلالات اجتماعية واقتصادية وحقوقية عميقة، تجد جذورها في صلب الصراع الطبقي داخل البلد.

فلا يمكن أبداً اختزال مخاطرة الأطفال بحياتهم في اختيار التوجه نحو الهجرة غير النظامية في قرار فردي أو مسؤولية الأسرة، لأن هذا القرار يقف وراءه واقع مظلّم يطرح أسئلة حول حق هذا الطفل في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والكرامة، وفي مستقبل بلا أفق أسود كسواد الحداد.

ومن هذا الفهم، فإن المقاربة الأمنية الضيقة التي يعتمدها المخزن في التعامل مع ظاهرة هجرة القاصرين لا تضع المصلحة الفضلى للطفل وحقوقه الأساسية في صلب اهتمامات مؤسسات الدولة، بل، بالعكس، تتركس واقع القمع الطبقي والقهر الاجتماعي.

أولاً: هجرة القاصرين ومسؤولية الدولة المغربية في حماية الطفولة

في الحديث عن دوافع هجرة الأطفال، لا يمكن القفز على الواقع الاقتصادي الهش، واتساع هوة الفوارق الطبقي والاجتماعية،

سياسات عمومية فاشلة: أية مظاهر لذلك؟

زهرة حكيمي

لا يمكن، من خلال التحليل الملموس للواقع، فهم ظاهرة الهجرة غير النظامية من المغرب بوصفها مجرد اختيار فردي أو تعبيراً عن حلم أوروبي عقوي، بل يجب النظر إليها باعتبارها نتيجة موضوعية لتناقضات التكوين الرأسمالي التابع في المغرب. إنها تعبير صارخ عن فشل السياسات العمومية في تلبية الحاجات الأساسية للطبقات الشعبية، وعن طبيعة الدولة الطبقية التي تدير الأزمة لصالح البرجوازية الكمبرادورية والمراكز الإمبريالية بدل أن تحلها لصالح الجماهير. فهاهي تحللات هذا الفشل:

هذه السياسات العمومية تكمن في فشل السياسة الاقتصادية والتنموية المنتهجة من طرف الدولة المغربية، فمُنذ عقود، خضع المغرب لسياسات التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ثم لاحقاً لاتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد عمّقت هذه السياسات التبعية الاقتصادية، وقوّضت الإنتاج الوطني، وفتحت الأسواق أمام رأس المال الأجنبي على حساب الفلاحين الصغار والحرفيين والعمال. في منظورنا، هذه ليست مجرد أخطاء تقنية في التدبير العمومي، بل هي خيارات طبقية واعية تخدم مصالح البرجوازية الكمبرادورية المرتبطة بالامبريالية.

فَكَانَتِ النِّتِجَةُ المباشرة هِي تفكك
البنیات الإنتاجية فِي البوادي والأرياف،
وتهميش الزراعة العيشية، وتوجيه
الاستثمار نحو القطاعات التصديرية
والعقارية والسياحية التي لَا تستوعب
تشغیلاً واسعاً. فحين يدفع الفلاح
الصغير إِلَى بيع أرضه أو هجرها،
وحين يجد الشاب نفسه دون عمل قار،
تصبح الهجرة غير النظامية أحد الممرات
القليلة المتاحة للبقاء. إن استمرار تدفق
المهاجرين، رغم كل حملات التخويف
والقمع، ليس دليلاً على جاذبية أوروبا
وحدها، بل هو دليل على فشل نموذج
تنموي كامل في خلق شروط العيش
الكرم داخل البلاد.

يمكن الحديث أيضا عن فشل السياسات الاجتماعية وتعميق التفاوتات، لأنه « من أبرز مظاهر فشل السياسات العمومية في المغرب التفاوت المجالي والطبقي الحاد. تتركز الاستثمارات الكبرى في المحاور الحضرية والساحلية، بينما تعاني مناطق داخلية وجبلية وضراوية من تهميش مزمن في البنية التحتية والتعليم والصحة والسكن». هذا التفاوت ليس عرضا جانبيا، بل هو منطق بنوي لرأسمالية تابعة تعيد إنتاج المركز والأطراف داخل الدولة الوطنية نفسها.

تعمقت الفوارق، على المستوى الطبقي، بين قلة مستفيدة من الربح والامتيازات والاحتكارات، وأغلبية شعبية تتحمل أعباء الغلاء والخصائص والهشاشة. في هذا السياق، لا تمثل الهجرة غير النظامية انحرافاً عن المسار التنموي،

ببل هي امتداد لهجرة داخلية قسرية من الأرياف إلى المدن، ثم من المدن إلى الضفة الأخرى من المتوسط. إنها هروب من فشل الدولة في ضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية.

ويمكن كذلك الوقوف عند فشل سياسات التشغيل وسوق العمل، حيث يُظهر واقع سوق العمل المغربي مظهراً آخر لفشل السياسات العمومية. فرغم الاستثمارات المعلقة في التعليم والتكوين، يجد آلاف الخريجين أنفسهم عاطلين أو مشغولين في أعمال هشة لا توفر حماية اجتماعية. وقد ساهمت سياسات الخصخصة والمرونة في تقويض الحقوق العمالية، وإضعاف النقابات، وتحويل العمل إلى سلعة رخيصة.

هناك عامل آخر لا يقل أهمية ويتجلى في فشل المقاربة الأمنية وترحيل الحدود، ومن التجليات الواضحة لفشل السياسات العمومية أن الدولة المغربية تتعامل مع الهجرة غير النظامية، أساساً، بمنطق أمني وقمعي بدل منطق تنموي وحقوقى. فتحت ضغط الاتحاد الأوروبي، تحول المغرب إلى دركي لحدود أوروبا، عبر اتفاقيات إعادة القبول، وتشديد المراقبة، وتفكيك المخيمات، وترحيل المهاجرين. لكن هذه السياسة لم توقف الهجرة، بل جعلتها أكثر خطورة، ونقلت المعابر نحو طرق أكثر وعورة، ورفعت عدد الضحايا في البحر والصحراء.

المغربية تستعمل ملف الهجرة كورقة ضغط تفاوضية مع الإمبريالية الأوروبية، وتقاضى بضبط الحدود على اعتراف سياسي أو مساعدات مالية أو دعم لمواقفها. إنها سياسة ريعية، تحوّل معاناة المهاجرين إلى سلعة سياسية، دون أن تمس الأسباب البنيوية للهجرة. وبذلك تتحول الدولة من حامية مفترضة لمواطنيها إلى شريك في نظام حدودي إمبرالي، يعيد إنتاج التبعة.

وخلص القول لا يمكن التغاضي عن الفساد والريع السياسي، حيث لا يمكن إغفال مظهر الفساد والريع في إدارة ملف الهجرة والتنمية عموماً. فشبكات تهريب البشر تنمو في ظل تواطؤ أو عجز أجهزة الدولة، وتتحول التأثيرات والعقود والاستثمارات إلى مجال للامتياز والمحسوبية. وهذا الفساد ليس استثناءً أخلاقياً، بل هو تعبير عن طبيعة الدولة الريعية التي تتوسط بين رأس المال الأجنبي والسوق الداخلية، وتوزع الربح على حلقاتها الضيقة.

إن فشل السياسات العمومية للهجرة في المغرب، ليس فشلا تقنيا أو إداريا، بل هو فشل بنيوي يعكس انخراط الدولة في النظام الرأسمالي-الإمبريالي. فبدلا من توجيه الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال تنمية متوازنة وإعادة توزيع عادلة للثروة، تنخرط الدولة في سياسات أمنية ترعاها الإمبريالية الأوروبية وتحول المهاجرين إلى سلعة في سوق العمل العالمي. ولن

يكون الخروج من هذا المأزق ممكناً دون القطع مع التبعية للإمبريالية، واعتماد سياسة تنموية اشتراكية تعالج التفاوت الطبقي، وتوفر فرص العيش الكريم للشباب المغربي والإفريقي على حد سواء، وتقوم على التضامن بدل الفصل العنصري والاستغلال.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أنه لا يمكن إصلاح السياسات العمومية الفاشلة دون مساءلة طبيعة الدولة وعلاقات الإنتاج التابعة، وإن الهجرة غير النظامية من المغرب ليست مشكلة أمنية يمكن حلها بالمزيد من القمع والترحيل، بل هي عرض لأزمة بنيوية: أزمة رأسمالية تابعة تعجز عن ضمان العيش الكريم للجماهير. وكل سياسة لا تمس أسس التبعية للإمبريالية، ولا تكسر هيمنة البرجوازية الكمبرادورية، ولا تعيد توزيع الأرض والثروة ووسائل الإنتاج، ستبقى مجرد مسكنات مؤقتة.

وببقى الحل الجذري، من وجهة نظرنا،
المرور عبر نضال شعبي ديمقراطي
يفرض تخطيطا اقتصاديا وطنيا
مستقلا، وإصلاحا زراعيا حقيقيا،
وتأميما للقطاعات الإستراتيجية،
وسياسات تشغيل وتكوين مرتبطة
بحاجيات الشعب، ورفضاً لسياسات
ترحيل الحدود الأوروبية، وتضامنا
أمميا مع شعوب الجنوب. وإلا فإن أفواج
المهاجرين ستظل تتجدد كأموج البحر
المتوسط، وستبقى السياسات العمومية
تدور في حلقة مفرغة من الفشل.



التضامن الاجتماعي في الضفة الغربية تحت مجهر الاحتلال

ليست الضفة الغربية اليوم مجرد مساحة جغرافية تتوزع عليها الحواجز والمستوطنات والمعسكرات والقرى والمدن والمخيمات. إنها مجتمع كامل يجري دفعه، بصورة متزايدة، إلى اختبار قدرته على إعادة إنتاج حياته اليومية في ظل الاحتلال والحصار الاقتصادي وتآكل القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية وتصادف عنف وإرهاب المستوطنين.

وفي قلب هذا الاختبار تبرز مسألة قلما تحظى بما تستحقه من اهتمام: التضامن الاجتماعي.

ففي الرابع من أيلول من الشهر الجاري، بدأت من واقعة صغيرة في ظاهرها مبادرة سرعان ما تحولت إلى ظاهرة اجتماعية لافتة. معلمة فلسطينية عجزت عن سداد دين مستحق عليها، فاتصلت بالإعلامي علاء الريماوي، الذي تواصل بدوره مع الدائن طالباً منه إسقاط الدين. استجاب الرجل، ومن هذه الواقعة ولدت مبادرة «تنازل لله»، التي دعت الدائنين إلى مسامحة المتعثرين غير القادرين على السداد. خلال أيام، خرجت المبادرة من حدود الحالة الفردية إلى المجال العام، وانتقلت عبر وسائل التواصل الاجتماعي من شخص إلى آخر، ومن بلدة إلى أخرى، ومن الضفة إلى غزة والداخل الفلسطيني. وبحسب تقارير صحفية فلسطينية، وصلت قيمة الديون التي أعلن عن إسقاطها إلى 21.6 مليون دولار حتى منتصف الشهر. الأرقام، على أهميتها، ليست جوهر الحكاية. الجوهر أن مجتمعاً مثقلاً بالدين والبطالة وانقطاع مصادر الدخل وجد في فعل اجتماعي بسيط، هو «التنازل»، وسيلة لاستعادة شيء من قدرته على حماية أفرادها. هنا تبدأ السياسة من مكان آخر: من الحياة اليومية.

موسى جرادات (*)



من الدين إلى التضامن

لا يمكن فهم انتشار «تنازل لله» باعتبارها حملة خيرية منفصلة عن واقع الضفة الغربية. فالأزمة الاقتصادية لم تعد ظرفاً عابراً. حدث إن البطالة في الضفة بلغت نحو 28% في نهاية عام 2025، مقابل 13.4% قبل تشرين الأول من العام 2023، فيما لم يستعد العمل في الداخل المحتل سوى نحو 50 ألف عامل فلسطيني من الضفة، مقارنة بأكثر من 177 ألفا قبل الحرب.

وفي الوقت نفسه، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية عميقة، انعكست على انتظام الرواتب وعلى قدرة مؤسساتها على توفير الخدمات. وبذلك يصعب الدين، بالنسبة إلى قطاعات واسعة، ليس أداة انتمائية طوعية لتسيير الحياة، وإنما وسيلة للبقاء: شيك مؤجل، قرض صغير، حساب صيدلية، دين لطبيب، قسط مدرسة، أو مبلغ مستحق لتاجر الحي.

حين ينهار انتظام الدخل، يتحول المجتمع إلى شبكة من الدائنين والمدينين.

وهنا جاءت المبادرة لتقول شيئاً مختلفاً: ليس المطلوب دائماً أن يدفع الفقير دينه، بل يمكن للقادر على التحمل أن يتنازل عنه.

إنها، بهذا المعنى، محاولة لإعادة توزيع عبء الأزمة داخل المجتمع نفسه.

ولذلك لم تكن مصادفة سرعة انتشارها. فقد استجاب أصحاب صيدليات وأطباء وتجار وأفراد إسقاط ديون عن متعثرين. وتحولت صور حرق الشيكات والكمبالات إلى رمز للحملة.

إن ما جرى هنا يستحق قراءة تتجاوز ثنائية «الخبر والصدقة». نحن أمام شكل من أشكال الاقتصاد الاجتماعي غير الرسمي الذي ينشأ حين يعجز الاقتصاد الرسمي عن حماية الناس من السقوط.

المجتمع حين يتقدم إلى حيث تتراجع المؤسسات

ليست «تنازل لله» حالة وحيدة.

لهذا لجأ الاحتلال لتدخل واعتقال الصحفي الريماوي قبل أن تصل الحملة ذروتها. ويضاف إلى هذه الحملة حملات بدأت منذ بداية العام، منها حملات لتوزيع الغداء والملابس ولحوم الأضاحي والمساعدات النقدية. وتواصل عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والبلديات واللجان المحلية. وفي حزيران، وزعت الإغاثة الزراعية أكثر من 4.5 طن من لحوم الأضاحي على 2296 أسرة في محافظات طولكرم وقلقيلية ونابلس وأريحا وجنين.

وفي آب، نفذت «منظمة تطوع» حملة أخرى وصلت إلى مئات العائلات المحتاجة في طولكرم وجنين وسلفيت ونابلس، بدعم من الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية في الولايات المتحدة.

وفي أيلول، أكدت وزارة التنمية الاجتماعية أن أكثر من 479 ألف مواطن في الضفة وغزة استفادوا خلال 2026 من تدخلات اجتماعية وإنسانية مختلفة، مع التأكيد أن الرقم يمثل «حالات استفادة» وليس بالضرورة عدداً من الأسر المختلفة. وشملت التدخلات الغذاء والخبز والقسائم الشرائية والمساعدات النقدية والدواء والملابس ومستلزمات الأطفال، إضافة إلى خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية.

هذه الأرقام تقول شيئاً واضحاً: الدولة والمجتمع الأهلي والعائلة والمتبرع الفرد جميعهم أصبحوا أجزاء من منظومة حماية اجتماعية واحدة، متفاوتة التنظيم، لكنها ضرورية لاستمرار الحياة.

غير أن هذه المنظومة تعمل في بيئة يجري فيها تضيق المجال العام بصورة متزايدة. الجمعية الخيرية بوصفها هدفاً في 30 حزيران، اقتحمت قوات الاحتلال مقر جمعية

التضامن الخيرية في نابلس، وداهمته والحقت أضراراً بمحتوياتها، ثم صدر أمر بإغلاقه لمدة عام. ووفق الرواية الصهيونية التي نقلتها وسائل إعلام، جاء الإغلاق بذريعة أن الجمعية «تدعم الإرهاب». أما الجمعية والفعاليات المحلية فرفضت هذه الاتهامات واعتبرت الإجراء استهدافاً للعمل الخيري والإنساني. الجمعية قالت إن الإجراء يمس نحو 1200 يتيم وعائلاتهم، بينما عقدت اللجنة الأهلية في نابلس اجتماعاً خصصته للقضية، وأعلنت رفض الإغلاق والتحرك قانونياً وشعبياً لمواجهة.

هنا يصبح السؤال أكبر من الجمعية ذاتها: ماذا يحدث عندما تصبح المؤسسة التي تقدم المساعدة إلى الفقير جزءاً من ساحة الصراع؟

الجمعية في المجتمع الفلسطيني ليست مجرد مكتب إداري. إنها شبكة علاقات اجتماعية تضم المتبرع والتمتع والطبيب والمعلم والتاجر ورجل الدين والبلدية والمنطوق. وعندما تغلق، فإن ما يتوقف ليس نشاطاً بيروقراطياً فقط، وإنما سلسلة من العلاقات التي تنتج الأمان الاجتماعي.

وهذا ما يجعل استهداف المؤسسات الأهلية ذا أثر يتجاوز المؤسسة نفسها.

التضامن تحت المراقبة

منذ سنوات، تستخدم دولة الاحتلال ذرائع أمنية في إجراءاتها ضد مؤسسات فلسطينية، وتقول في حالات مختلفة إن بعض الجمعيات تستغل العمل المدني والإنساني في خدمة تخطيطات تصنفها «إرهابية». وهذه الرواية ينبغي أن تنسب إلى أصحابها ولا يجوز تحايلها.

لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح الاتهام الأمني سبباً لإغلاق المؤسسة دون أن تتوافر للجمهور صورة كاملة عن الأدلة، أو عندما تكون النتيجة العملية هي حرمان الفقراء والأيتام من الخدمات.

في حالة جمعية التضامن، كان الرد المحلي واضحاً: المؤسسات الأهلية في نابلس اعتبرت القرار استهدافاً للعمل الإنساني، وقررت اللجوء إلى المسار القانوني والشعبي.

وفي هذا التناقض بين الروايتين تظهر إحدى معارك المرحلة: من يملك حق تعريف العمل الاجتماعي؟ هل هو نشاط مدني مستقل؟ أم مساحة أمنية تخضع للرقابة العسكرية؟ أم الإثنان معاً؟

لا توجد إجابة بسيطة، لكن الوقائع تشير إلى أن مساحة الحركة أمام المجتمع المدني الفلسطيني تضيق. الاحتلال لا يحتاج إلى إغلاق كل شيء.

الأخطر أن الضغط على التضامن الاجتماعي لا يأتي فقط من إغلاق جمعية هنا أو اعتقال ناشط هناك. إنه يحدث أيضاً من خلال تفكيك الشروط التي تجعل التضامن ممكناً.

فالاحتلال يغلط الطرق، يقيم الحواجز، يقتحم المخيمات، يهدم المنازل، يوسع المستوطنات، ويترك عنف المستوطنين يضغط على القرى والجماعات الريفية. ووفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، سجل منذ بداية 2026 أكثر من 1600 هجوم للمستوطنين أدى إلى إصابات أو أضرار بالمتلكات في 275 تجمعاً فلسطينياً حتى منتصف أيلول/سبتمبر. كما تجاوز عدد الفلسطينيين المهجرين في الضفة خلال العام 4300 شخص بسبب الهدم والإخلاء وهجمات المستوطنين والقيود المرتبطة بها.

وفي نيسان/أبريل، وثقت الأمم المتحدة 925 عائقاً للحركة في الضفة الغربية، وهو أعلى عدد تسجله خلال عقدين، بما يؤثر في وصول ملايين الفلسطينيين إلى العمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات.

هذه ليست مجرد قيود على الحركة. إنها قيود على إمكانات التضامن.

فالطرد من الأرض يعني تفكيك مجتمع محلي. وإغلاق الطريق يعني عزل قرية عن سوقها. وهدم المنزل يعني دفع الأسرة إلى شبكة أقارب جديدة. ومنع الوصول إلى المدرسة أو المستشفى يضاعف اعتماد الناس على الأقارب والجيران والمؤسسات الخيرية. كلما توسعت دائرة الإكراه، توسعت الحاجة إلى التضامن.

وكلما توسعت الحاجة إليه، ازدادت أهمية السيطرة على القنوات التي تنتج.

علاء الريماوي: من المبادرة إلى الاعتقال في 17 أيلول، بعد أقل من أسبوعين على إطلاق «تنازل لله»، اقتحمت قوة احتلالية منزل الصحفي علاء الريماوي في البيرة واعتقلته، وفق ما أفادت به عائلته.

لا يمكن الجزم بأن الاعتقال كان بسبب المبادرة وحدها، فهذا الرجل أمضى نحو اثني عشر عاماً في السجون، وأعيد اعتقاله بعد أقل من عام على الإفراج عنه، يصبح في لحظة ما ليس مجرد صاحب مبادرة خيرية. لقد تحول إلى عقدة اتصال اجتماعي قادرة على تحريك الناس حول قضية ملموسة: الدين، الفقر، العجز عن السداد.

وهنا تكمن أهمية «تنازل لله». فهي لم تطلب من الناس الخروج إلى الشارع، ولم تدع إلى تنظيم سياسي، ولم تقدم برنامجاً أيديولوجياً. قالت ببساطة: إذا كان جارك عاجزاً عن دفع دينه، فتنازل عنه إن استطعت.

ومع ذلك، أنتجت هذه الدعوة شبكة اجتماعية واسعة. إنها قوة المجتمع حين يجد طريقة للتنظيم خارج المؤسسات التقليدية.

من «الفرعة» إلى التنظيم الاجتماعي لطالما عرف المجتمع الفلسطيني أشكالاً متعددة من «الفرعة» والتكافل: العونة في مواسم الزراعة، مساعدة أهل الأسير، جمع المال للمريض، ترميم بيت أسرة فقيرة، مساعدة أهل الشهيد، وإغاثة المنكوب.

لكن وسائل التواصل الاجتماعي غيرت طبيعة هذه الظاهرة.

في السابق، كانت المساعدة تبدأ من الحي وتنتهي فيه.

اليوم تبدأ من منشور وقد تصل إلى آلاف الأشخاص. الشيك الذي كان يعرفه صاحبه ودائنه فقط يصبح صورة على الهاتف. الحالة المرضية التي كانت محصورة في دائرة الأسرة تتحول إلى حملة عامة. الدين الفردي يتحول إلى قضية اجتماعية. وهكذا أصبحت المنصات الرقمية بنية تحتية للتضامن.

وهو تطور مهم لأن المجتمع الفلسطيني يعيش في ظل تراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية، وفي الوقت نفسه لا يستطيع الاستغناء عنها. إنه مجتمع بين حاجتين متناقضتين: الحاجة إلى مؤسسة قوية توفر الحماية، والحاجة إلى مبادرة أهلية تستطيع الحركة بسرعة حين تعجز المؤسسة.

السؤال الذي تطرحه الضفة السؤال الحقيقي ليس: لماذا يتبرع الفلسطينيون؟ فالتكافل جزء قديم من الثقافة الاجتماعية والدينية والوطنية الفلسطينية.

السؤال هو: لماذا يتوسع نطاق الحاجة إلى التكافل بهذه السرعة؟

الإجابة تقع في تقاطع عدة عوامل: الاحتلال، البطالة، تراجع الدخل، أزمة السلطة المالية، القيود على الحركة، الاستيطان، الزواج، ارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع قدرة المؤسسات على الاستجابة.

وبذلك يصبح التضامن الاجتماعي أشبه بسد يحاول منع الانهيار الاجتماعي. لكن السد لا يستطيع أن يحل محل النهر.

لا يمكن لمبادرة «تنازل لله» أن تعالج أزمة اقتصادية بنوعية. ولا يمكن لجمعية خيرية أن تحل محل سياسة تشغيل. ولا يمكن للمتبرع أن يحل محل نظام حماية اجتماعية. ولا تستطيع العائلة إلى ما لا نهاية أن تعوض غياب الدخل.

التكافل يخفف آثار الأزمة، لكنه لا يلغي أسبابها. وهنا تكمن المسألة السياسية الأعمق.

التضامن باعتباره شكلاً من أشكال الصمود حين يحرق فلسطيني شيكاً مستحقاً على جاره، فهو لا يسقط ديناً فقط. وحين يجمع الناس المال لعلاج مريض، فهم لا يدفعون فاتورة طبية فقط. وحين تتولى جمعية كفالة يتيم، فهي لا تقدم راتباً شهرياً فقط. هذه الأفعال تعيد إنتاج فكرة أساسية: أن المجتمع لم يترك الفرد وحيداً أمام آلة الأزمة.

وهذا ربما هو المعنى الأهم لما يجري اليوم. فالاحتلال يعمل على تفكيك المكان، والاقتصاد يدفع نحو تفكيك الأسرة، والفقر يعزل الفرد، والدين يحوله إلى مدين دائم، والحواجز تفصل القرى والمدن، والزواج يقتلع الناس من بيئاتهم. في المقابل، يعمل التضامن على إعادة وصل ما يتعرض للتفكيك.

من هنا، يصبح التضامن الاجتماعي جزءاً من الصمود، لكن ليس بمعناه الخطابي الضيق. إنه الصمود في أكثر صوره اليومية: أن يبقى للفقير مكان بين الناس، وللمريض من يسأل عنه، وللمدين من يخفف عنه، ولليتيم من يكفله، وللنازح من يستقبله.

الضفة تحت المجهر

ما يجري في الضفة الغربية اليوم يكشف معركة أعمق من السيطرة على الأرض. إنها معركة على قدرة المجتمع الفلسطيني على تنظيم حياته بنفسه.

عندما تهدم البيوت، يُضرب السكن. وعندما تُغلَق الطرق، تُضرب الحركة. وعندما تستهدف الجمعيات، تُضرب شبكة الحماية. وعندما يُعزل ناشط اجتماعي ذائع الحضور، يصبح السؤال متعلقاً بحدود النشاط العام نفسه.

وفي المقابل، كلما اشتدت الضغوط ظهرت أشكال جديدة من التضامن.

«تنازل لله» مثال بالغ الدلالة: مبادرة ولدت من دين صغير، ثم تحولت إلى ملايين الدولارات من الديون المسقط. وفي اللحظة نفسها التي كان المجتمع يحاول فيها تخفيف أعبائه، جاء اعتقال صاحب المبادرة. لكن المفارقة لا تنتهي هنا.

فالمبادرة لم تتوقف باعتقال صاحبها. وهذه ربما هي الخلاصة الأهم.

الفرد يمكن اعتقاله، والجمعية يمكن إغلاقها، والمقر يمكن مداهمته؛ لكن الحاجة التي أنجبت التضامن لا يمكن إغلاقها بأمر عسكري.

ما دام هناك مجتمع يشعر بأن أفرادها يدفعون إلى الحافة، سيبحث عن وسائل لحمايتهم. قد تكون الوسيلة جمعية خيرية، أو لجنة زكاة، أو بلدية، أو مجموعة على واتساب، أو منشوراً على فيسبوك، أو دائناً يرمق شيكاً، أو طبيباً يتنازل عن أجره، أو جاراً يفتح بيته لعائلة مهاجرة.

لهذا فإن السؤال عن التضامن الاجتماعي في الضفة ليس سؤالاً عن «العمل الخيري» بالمعنى التقليدي. إنه سؤال عن قدرة المجتمع الفلسطيني على البقاء مجتمعاً.

وفي هذه المساحة تحديداً، يبدو أن الاحتلال لا يراقب الأرض وحدها؛ إنه يراقب أيضاً العلاقات التي تجعل أهل الأرض قادرين على الصمود فوقها.

(*) موسى جرادات: كاتب ومحلل سياسي فلسطيني مقيم بتركيا

عن بوابة مجلة الهدف الفلسطينية

ترامب يشعل الحروب ويدعي صنع السلام

عبد الواحد ناجم

ألقي المجرم ترامب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كلمة له يوم الثلاثاء 22 سبتمبر 2026 خلال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 81 للجمعية العامة لمنظمة الأمم الأممية التي تستضيفها مدينة نيويورك الأمريكية، ووفق لجدول المتحدثين أمام الجمعية، كلمة الرئيس الأمريكي، التي استغرقت أكثر من 38 دقيقة، كانت الرابعة بعد كل من الأمين العام للمنظمة أنطونيو غوتيريس، ورئيس الجمعية خليل الرحمن والرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا.

وقد غادر الوفد الكوبي قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء كلمة ترامب احتجاجا على مسار هذا المجرم وحصار إدارته للشعب الكوبي الصامد.



استغل ترامب، منصة الأمم المتحدة للترويج لأطروحاته ومشاريع الجهنمية معلنا: «بلدنا بنهض وقدراتنا تتسع ونبلي بشكل أفضل من أي وقت مضى...» وأوضح، «بينما نتصدى للمشاكل التي ورثناها في الداخل تدخلنا بشكل سريع لحل مشاكل العالم... ولن أسمح للمخاطر بالاستمرار ولا أو من يترك المشاكل تتفاقم». كما قال، أن بلاده أقوى من أي وقت مضى، واصفا جيشها بأنه الأقوى في العالم، ثم أضاف «بكل فخر أقول لكم إن أمريكا قد عادت، وبلادنا أقوى من أي وقت مضى. اقتصادنا محط أنظار العالم. وجيشنا هو الأقوى على وجه الأرض»، وفق لما ذكرته وكالة «سبوتنيك» الروسية للأخبار.

يعتبر ترامب، أن مستقبل الولايات المتحدة مشرق جدا، وإن اقتصادها موضع حسد العالم، وأن الطاقة الأمريكية تمد العالم بالوقود، وأن الولايات المتحدة تنهض وقوتها تتعاظم!!!

وقد شدد في كلمته على استخدامه القوة لجعل بلاده البلد الأكثر قوة في العالم، مضيفا، أنه أنهى 8 حروب وهدد بالتعريفات الجمركية وقام بتسويات بين دول عدة!!

وتابع ترامب خلال كلمته بالجلسة العامة قائلا، إن «بلادنا تمتلك مخزونا من الذخيرة أكثر مما نحتاج»، رافضا ما وصفه بأنه «ادعاءات من الجبناء والخونة بشأن نقص الذخائر»، مشيرا، إلى أن «واشنطن» ستفتتح قريبا 18 مصنعا ضخما للذخيرة تديرها كبرى شركات الدفاع في العالم، موضحا بأن هذه المصانع ستنتج لأمريكا تزويد حلفائها باحتياجاتهم العسكرية «بمعدل أسرع بكثير»، حسب تعبيره.

أليس هذه دعوة صريحة للتسلح وتروج واضح للسياسات المازومة للبرالية المتوحشة؟

ويذكر في نفس السياق أن «رويترز» كانت قد أوردت عن الخارجية الأمريكية، يوم 4 سبتمبر 2026 بأن الإدارة الأمريكية قررت:

- الموافقة على بيع محتمل لذخائر هجومية إلى السعودية بمبلغ خمسة مليارات دولار
- الموافقة على توفير محتمل لخدمات صيانة لطائرات إف-16- لسلمنة عمان مقابل 188 مليون دولار

- الموافقة على بيع محتمل لمركبات إيه.جي.تي 1500 إلى السعودية بقيمة تقديرية 750 مليون دولار

- الموافقة على بيع محتمل لطائرات هليكوبتر بيل 412 إلى العراق بقيمة تقديرية 150 مليون دولار.

التصعيد العسكري الأمريكي ضد إيران

في جرينلاند. مشددا على أن أمريكا لن تسمح بعد الآن للتهديدات الموجهة ضدها بأن تجد موطئ قدم في أي مكان بالنصف الغربي من الكرة الأرضية، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة ستنشئ قاعدتين كبيرتين في جزيرة جرينلاند. باتفاق مع الدنمارك ورعاية الحلف الأطلسي الناتو.

كما حدد ترامب هجومه على المحكمة الجنائية الدولية ودعا كل الدول التي انضمت للمحكمة الجنائية الدولية إلى الانسحاب منها فوراً. وواصل ادعاءاته حول المنظمات الدولية لحقوق الإنسان حيث قال، «إن من غير المقبول أن يقضي كبار مسؤولي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وقتهم في انتقاد الولايات المتحدة» بسبب سياسة الهجرة. في الوقت الذي يتعرض المسيحيين للاضطهاد في العديد من دول العالم. حسب ادعاءه.

وفي السباق الذي يعرفه المجال المعرفي المتعلق بالذكاء الاصطناعي، أشار ترامب إلى «أن الذي يفوز في سباق الذكاء الاصطناعي يحقق النصر ونحن الآن متقدمون بفارق كبير على الصين».

موضحا: «أريد إعادة تسمية الذكاء الاصطناعي باسم الذكاء المتفوق»

هكذا يخلص ترامب لنرجسيته المرضية، معلنا رغبته في إعادة تسمية الذكاء الاصطناعي باسم الذكاء المتفوق، مضيفا: «سنراقب الذكاء المتفوق عن كثب عن طريق وزارة العدل» وجميع المرافق الأمريكية سوف تعوض عيار الذكاء الاصطناعي بالذكاء المتفوق!!!

الثلاثاء 22 سبتمبر 2026

كما أن «واشنطن» عرضت على إيران تعاونا اقتصاديا مقابل إنهاء برنامجها النووي وما وصفه بدعمها للإرهاب، إن القيادة الإيرانية رفضت العرض، معتبرا، في نفس الكلمة، أن ذلك خطأ كبير.

كرر ترامب أمام ممثلي دول العالم افتراءاته واصفا، إيران بأنها الراعي الأول للإرهاب في العالم، داعيا الدول إلى الانضمام إلى ما وصفه بأنه أكبر حصار تجاري على النظام الإيراني، وقال إن إيران كانت المتنمرة في الشرق الأوسط لكنها لم تعد كذلك.

وأشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة دمرت، خلال ضربات جوية في عام 2025، منشآت نووية إيرانية، وقال إن التدخل الأمريكي جاء لمنع ما وصفه بكاينوس كان يمكن أن تواجهه الولايات المتحدة في المستقبل.

في الوقت الذي يهد العالم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاستيطان والتهجير والاستيطان... في غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا... تحدث ترامب على ضحايا 7 أكتوبر!

مدعيا، أنه «قبل عام لم يكن هناك أفق لحل أزمة غزة، مضيفا، أن إدارته تمكنت من إنهاء الحرب وإنقاذ آلاف الأرواح».

وفيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، قال ترامب: «تعمل بشكل وثيق مع قيادتي روسيا وأوكرانيا لتسوية النزاع بوتيرة أسرع مما تتصورون». وهي العبارة التي دأب على تكرارها منذ وصوله إلى البيت الأبيض في ولايته الثانية.

تنفيذا لمشروعه التوسعي أكد ترامب: أن الولايات المتحدة ستنشئ قاعدتين كبيرتين

متواصل مع الحصار ومشروع «المنبؤ الاقتصادي»

في مستهل شتبر الجاري قامت القوة الأمريكية بتجديد العدوان على إيران وخاصة على المناطق الحادية لمضيق هرمز. تم انطلق مشروع المنشود الاقتصادي لنخنيق الشعب الإيراني وإرغام النظام على المباحثات الاستسلامية.

وترامب لم يفوت الفرصة في الجلسة العامة ل«دعوته إلى إيران إلى إبرام صفقة» مضيفا «لكن النظام الإيراني يستمر بالرفض ويبني الصواريخ التي تهدد الأمريكيين وغيرهم في المنطقة». وأوضح، أنه عليه اتخاذ قرارا كبيرا بشأن إيران، وأن «القرار الذي يتعين عليّ اتخاذه بشأن إيران هو ما إذا كنت سأبرم صفقة كبرى معها أم أبدها»

مؤكد في نفس الوقت عن اعتقاده أن بلاده ستوصل إلى اتفاق مع إيران مباشرة بعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي التي سوف تجرى في 3 نونبر القادم.

كما دعى كل الدول للانضمام إلى إدارته في إنفاذ حصار اقتصادي كامل على إيران. ولم يفته بالمناسبة اتهام، «النظام الإيراني بمواصلة تطوير الصواريخ» التي قال إنها تهدد أمن المنطقة وأوروبا، واعتبر، أن «طهران تسعى إلى استكمال حيازة سلاح نووي من خلال تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية». وتابع قائلا، «إن نجاح إيران في تحقيق هذا الهدف كان سيعني بث الموت إلى ما لا نهاية... وأن بلاده تدخلت بعد أن منحت «طهران»، كل الفرص لتجنب المواجهة، وفق لما ذكرته...

من يقاوم إذا رحل الجميع؟

أدم روبي



المنظمة، المرتبطة بمشروع سياسي واضح، تشكل بداية الطريق نحو بناء ديمقراطية حقيقية، حيث يكون المواطن فاعلا لا متفرجا، وحيث لا يضطر الشباب إلى اختيار الموت غرقا أو الهجرة بحثا عن كرامة ضائعة.

وهكذا نعود إلى سؤال البداية: إذا رحلنا جميعا، فمن سيبقى ليقاوم؟ الجواب الذي يقدمه الشباب المغربي، من خلال وعيه وتجاربهم، ومن خلال مقاطعته وإصراره على البقاء والنضال، هو أن البقاء ليس مجرد استمرار في المكان، بل هو اختيار واع للمواجهة. البقاء يعني رفض الهروب الفردي، والانخراط في عمل جماعي من أجل تغيير جذري. فإذا كان اليمين المتطرف في ألمانيا يخيف البعض لدرجة التفكير في الرحيل، فإن اليمين المتطرف هنا، في شكل سياسات الإهمال والقمع، هو الذي يدفع الشباب للرحيل. والفرق أن الأول يمكن مقاومته بالبقاء والتنظيم، أما الثاني فلا يُقاوم إلا بتغيير جذري للنظام نفسه.

تخلص هذه الدراسة إلى أن أزمة التمثيل في المغرب تدفع الشباب نحو خيارين متقاطعين: الهجرة كخروج فردي، والمقاطعة كصوت جماعي. وتطرح الدراسة اعتماد الديمقراطية المباشرة كإطار بديل، مع الإشارة إلى ضرورة البحث في إمكانية تطبيقه في السياق المغربي، ودراسة تأثير المقاطعة على مستقبل المشاركة السياسية. كما توصي بمراجعة السياسات العمومية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، كدخول أساسية لمعالجة جذور الظاهرة، وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

فالهجرة ليست المشكلة. المشكلة أن يصبح الرحيل هو الأفق الوحيد الذي يستطيع جيل كامل أن يتخيله. والمقاطعة ليست غاية، بل بداية الطريق نحو بناء مغرب ديمقراطي، يضمن لأبنائه حق البقاء بكرامة. والشباب، بوعيه وتجاربهم، هو صانع هذا الأمل الجديد. وإذا رحل الذين فقدوا الأمل، فمن سيبقى ليصنع أملا جديدا؟ من سيبقى ليقول: نحن هنا، ولن نرحل، وسنغير ما يجب تغييره.

انطلاقاً من تحليل معمق لمسار العمليات الانتخابية منذ ستينيات القرن الماضي، يرى أن هذه الانتخابات ليست أكثر من مهزلة تهدف إلى ربح الوقت، وتكريس التبعية، وإعادة إنتاج النخب الموالية، وتفرغ الاحتقان الشعبي عبر أوهام المشاركة.

المشاركة في انتخابات صورية، وتحت قانون تنظيمي رقم 53.25 يعاقب التشكيك في نزاهتها، ويهدد بتجريم المقاطعة، وتجري في غياب الشفافية وبإطلاق يد المال القاسد، وفي ظل قمع الحريات وسجن المعارضين، وفي وقت يدفع فيه الشباب للهجرة الجماعية، إنما تعني التواطؤ مع نظام يمارس كل هذه السياسات. وتشير بيانات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى استمرار احتجاز معتقلي الرأي، ومن بينهم نشطاء حراك الريف ومعتقلي «جيل زيد»، مما يعكس تناقضا صارخا بين الدعوة للمشاركة السياسية وقمع الفاعلين السياسيين الحقيقيين.

وهنا يكمن دور الشباب المحوري: فالشباب المغربي، الذي أظهر وعيا سياسيا متقدما، واختبر مرارا حدود المؤسسات المنتخبة، مدعو اليوم إلى تحويل مقاطعته للانتخابات من موقف فردي إلى فعل جماعي منظم. ليس المقصود بالمقاطعة الانكفاء على الذات، بل الانخراط في بناء بديل حقيقي، من خلال التنظيمات الذاتية، وفي بناء «أوسع جبهة شعبية للنضال من أجل ديمقراطية حقيقية»، مدخلها دستور ديمقراطي شعبي شكلا ومضمونا، يضمن توزيعا فعليا للسلطات، واستقلال القضاء، وحرية التعبير والتنظيم، وعدالة اجتماعية توقف نزيف الهجرة وتعطي معنى للبقاء في الوطن. وهذا يتطلب تجاوز نموذج الديمقراطية التمثيلية المسخ، نحو نموذج للديمقراطية المباشرة، حيث يكون المواطن صانع قرار لا مجرد ناخب.

المقاطعة، إذا، هي فعل مقاومة. هي إعلان بأن الشباب لم يغادر، ولم يستسلم، بل اختار البقاء والنضال من أجل مغرب مختلف. وإذا كانت الهجرة تفرغ الساحة من المحتجين وتريح السلطة، فإن المقاطعة

ديمقراطية واضحة، لكن دستور 2011 اعتبره النشطاء «دستورا ممنوحا» لم ينبثق عن عملية تأسيسية ديمقراطية، ما دفع للمقاطعة. حراك الريف أقرز وعيا بحدود تأثير الحكومة والبرلمان، وتم التوجه مباشرة نحو المؤسسة الملكية لمعالجة الملفات المطروحة. تجربة «جيل زيد» كرست هذا التوجه برفع مذكرة مطلوبة إلى الملك. هذه المحطات الثلاث تكشف حضورا قويا للشباب في المجال السياسي، وضعفا في المشاركة الانتخابية مرتبط بآزمة ثقة عميقة في المؤسسات المنتخبة، وباقتناع متزايد بأن هذه المؤسسات لا تمثل مركز القرار الفعلي داخل الدولة.

في ألمانيا، الخوف من اليمين المتطرف يدفع البعض للتفكير في الرحيل. أولئك الذين يخشون صعود حزب البديل من أجل ألمانيا يتساءلون: إن رحلنا جميعا، من سيبقى ليقاوم؟ هذا السؤال يحمل اعترافا ضمنيًا بأن البقاء والمقاومة هما الطريق لمواجهة الخطر. أما في المغرب، فالمفارقة أن اليمين المتطرف ليس حزبا سياسيا يهدد بالوصول إلى السلطة، بل هو سياسات الدولة نفسها تجاه شبابها. سياسات تدفعهم للهجرة، وتجعل منهم مهاجرين غير نظاميين يواجهون الموت في البحر، ثم تتحول قضيتهم إلى ملف أمني يدار بالاتفاق مع إسبانيا. اليمين المتطرف في أوروبا ينظر إلى هؤلاء الشباب كتهديد، بينما في المغرب، ينظر إليهم كأرقام يجب ترحيلها أو منعها من العبور. السؤال الألماني ينقلب إذا: إذا رحل الشباب المغربي، فمن سيبقى ليقاوم سياسات الإهمال والقمع والتهميش التي تجعل الرحيل هو الخيار الوحيد؟

انطلاقاً من هذا الوعي، ينبغي أن تتحول مقاطعة الانتخابات إلى خيار استراتيجي لدى الشباب، لتعبر عن رفضهم للمسرحية الانتخابية وعن اقتناعهم بأن التغيير الحقيقي لا يأتي عبر صناديق الاقتراع. وهذا الخيار يلتقي مع دعوة حزب النهج الديمقراطي العمالي لمقاطعة انتخابات 23 شتنبر 2026، الصادرة عن اللجنة المركزية المنعقدة بتاريخ 28 يونيو 2026، فالحزب،

في ألمانيا، نشرت صحيفة Die Zeit مقالاً بعنوان «إذا رحلنا جميعاً، فمن سيبقى ليقاوم؟». تناول المقال الخوف من صعود اليمين المتطرف، وتفكير البعض في الهجرة، واختيار آخرين البقاء والمواجهة. هذا السؤال، رغم اختلاف السياق، يطرح إشكالية كونية حول علاقة المواطن بوطنه: ماذا يحدث عندما يصبح الرحيل بديلاً عن المقاومة؟ وفي المغرب، يأخذ هذا السؤال أبعاداً خاصة، في ظل أزمة الثقة في المؤسسات، وتزايد ظاهرة الهجرة غير النظامية، وضعف المشاركة الانتخابية. يعتمد هذا المقال على منهج تحليل المضمون للخطاب السياسي الشبابي، ودراسة حالة لكل من حركة 20 فبراير وحراك الريف وتجربة «جيل زيد»، في إطار نظري يستند إلى مفهوم «الخروج والصوت والولاء» لألبرت هيرشمان، مع الإشارة إلى تجارب الديمقراطية المباشرة كمقاربة بديلة. ليلة 26 يوليو 2026، شاهدنا آلاف الشباب يتدفقون نحو سبتة. أطفال، نساء، عائلات كاملة، من كل مدن المغرب، يمشون سيرا على الأقدام، يتسلقون الجبال، يركضون نحو المجهول. الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تحدثت عن أكثر من 2600 مهاجر دخلوا سبتة منذ يناير، وعن 30 جثة على الأقل، وعن مفقودين لا يمكن حصرهم. وفي البحر، على مساحة لا تتجاوز 20 متراً، وقف آلاف المرشحين يتدافعون، يغرقون، يموتون، فقط لأنهم كانوا يبحثون عن مستقبل. هذا المشهد يطرح سؤالاً أكثر قسوة: لماذا يختار شباب في مقتبل عمره الموت غرقاً بدلاً من البقاء في وطنه؟

الشباب المغربي اليوم هو ابن مدرسة عمومية تركت تنادى، ومستشفى عمومي أصبح الدخول إليه رهنا برشوة صغيرة، وأحياء عشوائية وبوادي منسية بلا مدارس ولا مستشفيات ولا طرقات. هذه الأوضاع هي نتاج سياسات عقود من الإهمال، ركزت على بناء الطرقات في الرباط وكازا ومراكش، ونسيت أن تمتد الجسور إلى المناطق المهمشة. جاؤوا من عقود من الإهمال، من غياب سياسي له ضمير، من ديمقراطية تحولت إلى طقس فارغ. وتشير إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، خاصة في المناطق القروية والهامشية، مما يعكس فشل السياسات العمومية في توفير فرص عمل كافية، ويعد أحد العوامل الرئيسية الدافعة للهجرة.

لقد بلور الشباب المغربي، من خلال التجربة المباشرة ومتابعة التطورات السياسية، قناعة راسخة أن المؤسسات المنتخبة لا تشكل مصدر السلطة الفعلي داخل النظام السياسي. هذه القناعة تستند إلى مسار طويل من الوعود غير المنجزة، وعجز المجالس المنتخبة والحكومات المتعاقبة عن الاستجابة للمطالب الأساسية للجماهير، واستمرار اتخاذ القرارات الكبرى خارج الفضاءات التمثيلية التي يفترض أنها تجسد إرادة المواطنين. وهذا يتوافق مع مفهوم هيرشمان، حيث ينحول المواطنون من خيار «الصوت» (الاحتجاج والمطالبة بالتغيير) إلى خيار «الخروج» (الهجرة) عندما تفقد مؤسساتهم القدرة على الاستجابة.

حركة 20 فبراير رفعت مطالب دستورية

حول الديمقراطية الشعبية المباشرة في تصور حزب النهج الديمقراطي العمالي

بمناسبة انتخابات 23 شتنبر 2026 قررت اللجنة المركزية مقاطعة هذه الانتخابات واصدرت توجيهها مركزيا لجميع عضوات واعضاء الحزب للقيام بحملة تعريف بموقف الحزب جماهيريا والتواصل مع العمال والكادحين ومختلف شرائح وفئات شعبنا. وقد تم هذا النفيع بحماس كبير تحدى فيه المناضلون والمناضلات كل الوان القمع والتضييق بما فيها الاعتقال والاحتجاز والتعنيف المادي والمعنوي. ساهم الرفاق في توضيح موقف الحزب من هذه الانتخابات كاشفين طبيعة ديمقراطية الواجهة وفاضحين طابعها الشكلي المزيف للحقائق وللواقع مقدمين في ذات الوقت عناصر البديل كما يقدمها حزبنا في وثائقه الصادرة عن مؤتمراته الوطنية. في هذا الصدد نقدم في جريدة النهج الديمقراطي أهم الفقرات المتضمنة في أطروحات حزبنا حول السلطة البديلة والموقف من الديمقراطية التمثيلية في حلقات حتى يطلع المعنيون بالشأن النضالي وبالمعركة التي خاضها حزبنا للدعوة لمقاطعة مهزلة انتخابات شتنبر 2026

- في قضايا السلطة البديلة:
- السلطة البديلة: الموقف من الديمقراطية التمثيلية. والتصور البديل.

. تقديم:

يدخل اهتمام الحزب بقضية السلطة في صلب مبررات وضرورات وجوده وتطوره. وموضوع السلطة يشغل حيزا جوهريا في خط الحزب. هكذا ومن خلال التراكم النظري يمكننا الانطلاق من سيورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير باعتبارها المدخل النظري والعملية لوضع لبنات السلطة البديلة في فترة التغيير الثوري وانتقال السلطة وفي فترة بناء دولة السلطة الجديدة. كما أن مفهوم التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير يعتبر مفهوما خصباً إذا ما تملكته الجماهير المبدعة، لأنها قادرة على تحويله إلى قوة مادية هائلة.

. في الديمقراطية الوطنية الشعبية:

عند النظر للديمقراطية لا بد من تحديد من هي الطبقة المستفيدة منها: إن الديمقراطية في المجتمع العبودي هي ديمقراطية بالنسبة للأسياد، وهي مجموع علاقات خاصة بالآسياد لتنظيم ديكتاتوريتهم على العبيد. كما أن الديمقراطية البورجوازية هي ديمقراطية بالنسبة للبورجوازيين والمستغلين بصفة عامة وهي مقرونة جوهريا بالديكتاتورية المفروضة على المستغلين، أي على الأغلبية الساحقة من الشعب. والديمقراطية في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية هي التجسيد العملي لممارسة سلطة الطبقة العاملة وحلفائها لحل التناقض الرئيسي مع الكتلة الطبقة السائدة وحليفاتها الإمبريالية، بينما الديمقراطية في المرحلة الاشتراكية هي التجسيد العملي لحل التناقض الأساسي بين العمل المأجور أي الطبقة العاملة، والرأسمال أي البرجوازية مالكة وسائل الإنتاج؛ هذا التناقض الذي يجد حله بممارسة الطبقة العاملة لسلطانها السياسية في نزع ملكية وسائل الإنتاج من يد البرجوازية ومركزية ملكيتها كملكية جماعية في يد البروليتاريا المنظمة في طبقة سائدة...

كما أن الانتقال إلى المجتمع الاشتراكي هو في نفس الوقت انتقال من ديكتاتورية الأقلية الرجعية على الأغلبية الساحقة من الشعب، إلى سلطة الأغلبية التقدمية على الأقلية الرجعية. وانتقال في نفس

الوقت من الديمقراطية كامتياز للأقليات الرجعية المستغلة إلى الديمقراطية كحق للأغلبية الكادحة المستغلة مما يشكل قفزة نوعية للبشرية في طريقها نحو الانعتاق الشامل الذي سيجسده المجتمع الشيوعي.

ما هي ديمقراطية البرجوازية التابعة وملاكي الأراضي الكبار؟

إن مفهوم الديمقراطية بالنسبة للرجعية في بلادنا، هو ما جسده ممارستها وممارسة النظام الملكي منذ الاستقلال الشكلي وبداية مرحلة الاستعمار الجديد إلى يومنا هذا. "الديمقراطية الحسنة"، ومن بعدها ديمقراطية "العهد الجديد" وهي الديمقراطية المخزنية التي تعيشها بلادنا حاليا هي أرقى ما تمارسه الطبقات المستغلة من ديمقراطية في إطار النظام الملكي الاستبدادي.

إن هذه الديمقراطية تركز على أربع سلط: السلطات الثلاث التقليدية ثم السلطة الملكية الموجودة فوقها جميعا. ويمكن اعتبار أهم ما تجسدت فيه الديمقراطية المخزنية:

+ الدساتير الممنوحة المطبوعة من طرف القصر وبمساعدة خبراء الإمبريالية إذ في سنة 2011 تم إدماج لجنة تقنية تعطي الانطباع بمغربة صياغة الدستور لكنها بقيت لجنة خاضعة للإملاءات والتعليمات. واشتركت كل الدساتير في تحويل أهم السلط للملك في حين لا تحول للبرلمان حتى حق المراقبة الفعلية - للحكومة - ذات السلطة المحدودة أصلا - فأحرى أن تخوله حق مراقبة القصر الذي يستحوذ على السلطة الفعلية.

+ البرلمانات المفبركة تصنع فيها التمثيلية على المقاس سواء عبر التزوير المباشر أو غير المباشر. وهكذا منحنا الديمقراطية المخزنية برلمانات بعيدة كل البعد عن الواقع الطبقي والاجتماعي في البلاد، برلمانا لا يوجد فيه أي عامل أو فلاح أو شبه بروليتاري أو غايل، رغم أنهم يشكلون ما يقرب من 80 % من سكان البلاد. إن البرلمان الراهن الذي يتكلم باسم الشعب ليس في الحقيقة سوى برلمان يخدم مصالح الكمبرادور والمعمرين الجدد، وبصفة أشمل برلمان للمستغلين.

+ إن الذين يتمتعون فعلا بالديمقراطية المخزنية التي تعرفها بلادنا راها هم الكمبرادور وكبار الملاكين للأراضي وكذا في الظروف الراهنة بعض الفئات المستغلة الأخرى.

وقد تسمح هذه الديمقراطية حتى للشريحة العليا من البرجوازية الصغرى بممارسة بعض الحقوق الديمقراطية (حق النشاط الحزبي، حرية إصدار صحافتهم، إلى غير ذلك من الأنشطة التي لا تتعدى حدود النشاط الإصلاحي في الهامش)

لكن ما هو نصيب الجماهير الكادحة من هذه الديمقراطية؟ إننا لا نبالغ إذ نعتبر بأن الجماهير في علاقتها بالحكم والفئات الطبقة التي يمثلها لا تلمس إلا وجههم الديكتاتوري، فإذا كان هناك مسلسل ديمقراطي بالنسبة للمستغلين فليس هناك سوى الديكتاتورية في أبشع صورها بالنسبة للجماهير الشعبية. فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإن مسلسل الاستغلال والتشريد والنهب والتفجير والتجهيل والاستلاب يتعمق أكثر فأكثر، أما على الصعيد السياسي فالجماهير تفتقد إلى أهم مقومات الحريات الديمقراطية.

فكيف لحكم ديكتاتوري يحرم المأجورين حتى من التمتع بالحريات النقابية ويضطهدهم لمجرد ممارسة حق الإضراب بل ويضع قوانين لتجريم الإضراب وتكبله، كيف لمثل هذا الحكم أن يقبل بحق الجماهير والطبقة العاملة والفلاحين خاصة بالنشاط السياسي المستقل الهادف إلى خدمة مصالحهم الطبقة؟

لقد أدت هذه الديمقراطية الشكلية إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية. كان لهذه الديمقراطية نتائج وخيمة على تفاقم الاستغلال للطبقات الكادحة من العمال والمفقرين بما فيهم الطبقات الوسطى، هذا مع استمرار نزيف المناطق المهمشة بما يعنيه من استغلال ونهب لخيرات تلك المناطق تماما كما كان يفعل الاستعمار المباشر بحيث قسم المغرب إلى مغرب نافع وآخر غير نافع وهذا ما تعاني منه ساكنة تلك المناطق من تهميش وتخلّف.

إن ديمقراطية الواجهة الشكلية المطبقة من طرف الكتلة الطبقة السائدة ببلادنا ليست إلا صورة مشوهة عن الديمقراطية التمثيلية البرجوازية؛ هذه الديمقراطية التي تعيش أخطر أزماتها في المركز الإمبريالي لأنها كشفت عن طبيعتها الطبقة حيث سيادة المال الذي يشتري كل شيء بما فيه التمثيلية السياسية للمالكين للثروة والسلطة. لقد تعرت هذه الديمقراطية لنظير كالية السيطرة والحكم ضد الأغلبية الساحقة من الطبقات الاجتماعية الفقيرة. إن الديمقراطية التمثيلية المطبقة في المركز الإمبريالي مكنت البرجوازية من صنع العالم على

صورتها، حيث تركزت الثروة والسلطة في يد كمشة، وتراكم الفقر والهشاشة ليعم الأغلبية الساحقة من الشعب. ولأن حقيقتها تكشفت، فأنها لم تعد تحظى بقوة الإقناع أو جلب الأغلبية لصناديق الاقتراع.

فإذا وصلت الديمقراطية في منشئها إلى هذه الدرجة من المقاطعة والنفور، فإن الديمقراطية الشكلية في المغرب انفضحت حقيقتها، ولذلك قاطعت الأغلبية الساحقة عن وعي كل المناسبات التي يسعى فيها النظام القائم إلى استعمال آلية الصناديق لتمرير سياساته، حيث وصل الحد فيها إلى الانفصال أو الشرخ الثابت بين أقل من العشرين في المائة من المشاركين وأكثر من الثمانين في المائة من المقاطعين.

ما هي الديمقراطية الوطنية الشعبية؟

الأهداف:

توجد الديمقراطية الوطنية الشعبية أي الديمقراطية الجديدة على طرفي نقبض مع الديمقراطية المخزنية لأنها تهدف إلى:

+ القضاء على سلطة الكتلة الطبقة السائدة باعتبارها ديكتاتورية أقلية استغلالية استبدادية؛

+ إقامة سلطة الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في إطار الدولة الفيدرالية؛

+ تشكيل الضمانة الوحيدة لتمتع الشعب بجميع الحريات الديمقراطية.

+ القضاء على الوجود الاستعماري في بلادنا بتحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية والقضاء على جميع أشكال الهيمنة السياسية للإمبريالية المباشرة (إزاحة ما تبقى من قواعد عسكرية أجنبية في بلادنا) وغير المباشرة.

+ إنجاز الثورة الزراعية التي تنتزع الأرض من ملاكي الأراضي الكبار بالأساس لتوزعها على الفلاحين والعمال الزراعيين عملا مبدأ الأرض لمن يحرثها، وسيكون دور التنظيمات الثورية الجماهيرية حاسما في إنجاز هذه العملية.

+ تأمين القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمات الإستراتيجية والحيوية لجماهير شعبنا.

+ القضاء على الهيمنة الإمبريالية الكمبرادورية على اقتصاد بلادنا، وبناء اقتصاد وطني مستقل عن الاقتصاد الإمبريالي وقادر على الاستجابة للحاجيات الأساسية لشعبنا من مواد غذائية وملابس وأدوية وسكنى... الخ

التقمة في ص 16 ←

الانتخابات والموت من أجل الحياة: (قراءة فلسفية في أحداث الهروب إلى سبتة)

شفيق العبودي

«أحياناً عليك أن تموت لتثبت أنك كنت تريد الحياة»
ثمة مقارقات لا يفهمها العقل إلا بعد فوات الأوان، ولعل أكثرها قسوة هي أن يموت الإنسان أحياناً لكي يثبت أنه كان يريد حياة كاملة، ليس الموت، في مثل هذه الحالة، اختياراً للحياة الأخرى بالمعنى الديني، ولا عشقاً للفناء، ولا بطولية رومانسية كما قد توحي بعض الخطابات التي تمجد الموت. لكنه في جوهره، احتجاج أخير ضد حياة لم تعد تشبه الحياة.

حين يرمي شاب جسده في البحر، وهو يعرف أن المسافة بينه وبين الشاطئ الآخر قد تكون أقصر من المسافة بينه وبين مستقبله في وطنه، فإن السؤال الأخلاقي والفلسفي لا ينبغي أن يكون: لماذا فعل ذلك؟ بل السؤال الأكثر إزعاجاً هو: ما الذي حدث حتى أصبح الموت احتمالاً مقبولاً في نظر إنسان لم يكن يريد سوى أن يعيش؟

عادة الإنسان لا يخاطر بحياته لأنه يكره الحياة وليس من العيش، بل لأنه يريد حياة أخرى، وهنا تكمن المفارقة. لأن الهارب من الفقر لا يكره الحياة، بل يكره حياة الفقر، والهرب من البطالة، لا يهرب من العمل، بل يبحث عن فرصة للعمل أفضل، والذي يعبر البحر لا يبحث عن الموت، وإنما يبحث عن مكان يستطيع فيه أن يقول بصوت عالٍ: «أنا حي»

لكن حين تغلق أبواب الحياة الممكنة، يصبح الموت حاضراً في كل محاولة للخلاص، ليس باعتباره هدفاً، بل مخاطرة فرضها انسداد الأفق.
ومن هنا يمكن فهم الهجرة غير النظامية باعتبارها ظاهرة تتجاوز الاقتصاد والقانون والجغرافيا، لتصبح سؤالاً فلسفياً عن معنى الحياة حين تفقد شروطها الأساسية. ومع تطور الفكر الفلسفي، جعلت الفلسفة من الحياة قيمة مركزية.

من توماس هوبز إلى جون لوك، ومن جان جاك روسو إلى إيمانويل كانط، تحول الإنسان من كائن خاضع للسلطة إلى صاحب حقوق، وكان أول هذه الحقوق حق في الحياة والكرامة.

لكن ماذا يحدث عندما تصبح الدولة ومعها كل المؤسسات سواء المنتخبة أو غيرها، عاجزة عن توفير الشروط التي تجعل هذا الحق قابلاً للعيش؟
هنا تظهر أيضاً المفارقة في كون الدولة الحديثة تقول للإنسان: «من حقه أن تعيش»

لكن هذا الإنسان يسأل: «أين أعيش؟ وكيف أعيش؟»

فالحق في الحياة ليس مجرد منع الإنسان من الموت، بل إنه أيضاً توفير شروط الحياة بدءاً من التعليم، الصحة، الشغل، السكن، الأمن والأمان، والكرامة.
أن تترك الإنسان حياً بيولوجياً، بينما تسلب منه كل إمكانات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والرمزية، هو شكل من أشكال الاختزال القاسي لمعنى الحياة. فالإنسان لا يريد أن يكون مجرد جسد يتنفس، إنه يريد أن يكون ذاتاً لها مستقبل.

لذلك فالبحر الذي يهدد حياة الشباب لا يقتل، بل يكشف، يكشف ما حاول المجتمع طويلاً أن يخفيه، وحين يصبح البحر طريقاً للهروب الجماعي، فإن المشكلة لا

تكون في البحر فقط، بل في اليابسة التي دفعت الناس إلى التفكير في مغادرته.

هنا بالضبط يصبح البحر مرآة، فكل جثة تطفو على سطحه تحمل سؤالاً سياسياً وأخلاقياً: لماذا لم يجد هذا الإنسان طريقاً أقل خطراً إلى الحياة خاصة في بلده؟ لماذا اضطر إلى تحويل جسده إلى جسر بين صفتين؟ ولماذا أصبحت الحدود أكثر قدرة على حماية الأرض من قدرتها على حماية الإنسان؟ هذه الأسئلة لا يجب عنها خفر السواحل، ولا الأسلاك الشائكة، ولا البيانات الرسمية، إنها أسئلة تتعلق بمعنى العدالة نفسها.

يقول في هذا الصدد البر كامو في فلسفته عن العيب، إن السؤال الفلسفي الأكثر إلحاحاً هو سؤال الانتحار: هل تستحق الحياة أن تعاش؟
لكن مأساة هؤلاء الشباب مختلفة، إنهم لا يريدون الانتحار، بل على العكس تماماً: إنهم يخاطرون بالموت لأنهم يريدون أن يعيشوا.

فالإنسان الذي يهرب من الموت قد يجد نفسه مضطراً إلى الاقتراب منه، يريد أن ينجو من حياة خانقة، فيدخل البحر، يريد المستقبل، فيخاطر بجسده، يريد العمل، فيصبح مهدداً بالموت، يريد الكرامة، فيتحوّل إلى رقم في إحصاءات الهجرة. هذه هي المفارقة العبيثية في أقسى صورها: أن تصبح الرغبة في الحياة سبباً للمجازفة بالموت.

ومن جهة أخرى تحدثت الفيلسوفة الألمانية حنة أرندت عن «الحق في أن تكون لك حقوق». هذه العبارة تكتسب معنى مرعباً عندما نتأمل مصير الإنسان الذي لا يملك سوى جسده ليعبر به الحدود، فالمهاجر غير النظامي غالباً لا يظهر في الخطاب السياسي بوصفه إنساناً كاملاً، بل بوصفه رقماً، ملفاً، خطراً أمنياً، مشكلة حدودية، أو إحصاء ديموغرافياً.

لكن خلف الرقم وجهاً، وخلف الوجه أما تنتظر، وخلف الأم بيتاً، وخلف البيت طفولة كاملة، وخلف الطفولة حلماً بسيطاً مفاده أن يعيش الإنسان حياته دون أن يعتذر عن وجوده. هنا يقفز إلى أذهاننا السؤال المحير: هل الوطن مكان أم إمكانية؟

ربما ينبغي أن نعيد تعريف الوطن، الوطن ليس فقط الحدود والعلم والنشيد والخرائط والانتخابات، الوطن، قبل ذلك كله، هو إمكانية العيش، أن تجد بيتاً تسكنه وتزرع فيه أحلامك، أن تستطيع أن تعبر عن رأيك وتختلف دون أن تسجن، أو تقتل، أو تفقد كرامتك، أن تعمل دون أن تتحول حياتك إلى طابور انتظار، أن تمرض فتجد من يعالجك، أن تتعلم فتجد ما يستحق أن تتعلمه، وأخيراً أن تكبر وأنت تشعر أن المستقبل ليس ملكاً لغيرك، بل لك وحدك.

لهذا، فإن رحيل الشباب لا ينبغي أن يقرأ فقط بوصفه هجرة من الوطن، فأحياناً يكون الرحيل حكماً على الوطن. حين يغادر الشباب بأعداد كبيرة، فإنهم لا يحملون أجسادهم فقط، إنهم يحملون معهم سؤالاً صامتاً: «ماذا بقي لنا هنا؟»
يردد كثيراً قول مفاده: «لقد خاطروا بحياتهم، لأنهم لم يكونوا يقدرونها»، لكن هذه قراءة سطحية، فالذي يقف على حافة البحر قد يكون أكثر الناس إدراكاً لقيمة الحياة، هؤلاء يعرفون أنهم قد يموتون،

ومع ذلك يعبرون. لماذا؟

لأنهم يقارنون بين خطرين: خطر الموت في البحر، وخطر الاستمرار في حياة يشعرون أنها بلا أفق.

وهنا لا يمكن للفلسفة أن تكتفي بإدانة الفرد، بل عليها أن تسأل عن الظروف التي جعلت هذا الاختيار ممكناً أصلاً، لأن الحرية ليست فقط أن تختار بين البدائل، بل الحرية الحقيقية هي أن تكون لديك بدائل تستحق الاختيار.

في النهاية، ربما لا يوجد ما يختصر هذه المأساة أكثر من أم تنتظر اتصالاً من ابنها.

الهاتف أمامها

الليل طويل

والبحر بعيد

تتصل

برن الهاتف

لا أحد يجيب

فتتصل مرة ثانية

ثم مرة ثالثة

وفي تلك اللحظة يصبح الهاتف قبراً صغيراً، ويصبح الصمت خبراً لم يصل بعد.

الأم لا تسأل عن السياسة

لا تسأل عن الحدود

لا تسأل عن الاتفاقيات

تريد فقط أن تعرف الجواب عن السؤال الأهم بالنسبة لها: هل ابني حي؟

هنا تسقط كل اللغة الرسمية، ولا يبقى من العالم إلا سؤال واحد ألا وهو: الحياة.

لذلك حين يموت شاب وهو يحاول عبور البحر، فإن موته لا يثبت أنه كان يكره الحياة، ربما يثبت العكس تماماً، لقد كان يريد حياة أفضل إلى درجة أنه خاطر بحياته الوحيدة، وتصبح العبارة: «أحياناً عليك أن تموت لتثبت أنك كنت تريد الحياة» ليست تمجيذاً للموت، بل إدانة لعالم جعل الموت دليلاً على الرغبة في الحياة.

إنها عبارة ضد الموت، وضد تحويل الإنسان إلى رقم، وضد اختزال الوطن في الحدود، وضد اختزال المواطن في جسد ينبغي أن يبقى داخل الخريطة مهما كانت الخريطة ضيقة.

إنها تقول ببساطة: حين يموت الإنسان وهو يبحث عن الحياة، فالمأساة ليست في أنه لم يعرف قيمة حياته، بل المأساة أن العالم لم يمنحه حياة تستحق أن يبقى من أجلها، ولذلك، فإن السؤال الحقيقي ليس: لماذا ماتوا؟ بل: لماذا لم يجدوا سبباً كافياً للبقاء هنا؟

وإذا كان البحر قد ابتلع أجسادهم، فلا ينبغي أن نسمح له بأن يبتلع السؤال أيضاً، لأن كل غريق ليس مجرد جثة، إنه سؤال طاف على سطح الماء، وكل أم تنتظر ابنها ليست مجرد امرأة حزينة، إنها شاهد على فشل أخلاقي وسياسي أكبر من حدود البحر.

في النهاية، ربما لا يكون أخطر ما في مأساة هؤلاء الشباب أنهم ماتوا، بل أن أصبح موتهم غائباً، أن نعتاد صور الغرقى، أن نعتاد أرقام المفقودين، أن نعتاد الأمهات المنتظرات، وأن نعتاد الصمت، فاللحظة التي يصبح فيها موت الإنسان خبراً عابراً، هي اللحظة التي لا يموت فيها الغريق وحده...

بل يموت شيء من إنسانيتنا نحن أيضاً.

30 غشت 2026

سؤال أدمنته:

متى تغدو كهوف الذات وسراديها ملاذاً؟



نور الدين موعايب

بدهي (بفتح الباء والدال) أن الاحتماء بالذات ليس مطلقاً، ولا هو نهائي؛ إذ لا يتجاوز كونه استراتيجية مرآوية تشق، وتكشف، تعبئ ما أوتيت من آليات البوح الحميم، على الرغم من الواقع

السقيم. وأكاد أزعم أن يسير ما يُرجى لدى تلك الاستراتيجية البؤرة، عسير، بل إنه مُستوحش مُستكره، يرتهن بصرامة مساعلة ما يسلكه السالك، وبالموضوعية، وإن كانت نسبية، حتى إذا استحضر كفاياته، وحشد مهاراته، وفعل قدراته، راح يخطب ود الاستنتاجات السوية، من الوجهة الحجاجية، لعله يحاور الخلاصات، ويجاور الاقتراحات، ومن ثمة تنقاد العودة إلى النسيج المجتمعي «مدرعة» بالتصورات الموائمة، الواعدة.. لهذا وذاك قد يزهد العاقل في الدنيا جميعها عدا «النقد الذاتي»، ومسوغ هذا المستثنى أنه مبدأ محرر يقبس مسنويات الانخراط الفاعل، يقوم الإتجاز، ويتفخ من روحه في الإبداع، محبطاً مناورات الاتباع.. وغني عن البيان أن الذات، هنا، ذات غير مرضية (بفتح الراء)، وغير متورمة أيضاً، لا تتشربن كما دودة القز، وإنما تمتد في نسغ المجتمع.

إن الكهوف والسراديب المومئ إليها في السطور السابقة، لتطلق عتماتها إذا ارتضت ما تتجحه الذات الواعية من الإرهاصات النفيسة، والتباشير الحبلى بدحر جيوب مقاومة التغيير. وعندي أن خصيصية القلق مما يخلق للعقول الاستثنائية التفرد، ويخلق بها عالياً في سماوات لا تدركها إلا المخيلة الخلاقة، التوافة إلى التحرر والتحرير، التي تمنح إطاراً للتبرير. والطريف أن الذات تحضر الذائقة الشعرية، حضوراً ذا بال، إلى حد أن القارئ يلاحظ تصانيف متعددة حاولت المقارنة بين ذوات، هي بإيجاز: ذات ثائرة، ذات مضطهدة، ذات رافضة، ذات متضخمة، ذات سلبية، منبذة... والقائمة طويلة، ولكل معايير ومؤشرات، لولا كراهة التطويل لقاربته. وفي تقديري المتواضع أن الثنائية المدمكة، في التمييز، ثنائية ضدية هي الجوهر/العرض، والسعيد من أحسن تمثّل التخوم والفوارق، وإلا وقع في شباك (سلطة الذات)، التي تمارس الابتزاز والاستفزاز..

عزيز صابر:

العبور الجماعي نحو سبتة ومليلية أو حين تتحول الحدود إلى مرآة للأزمة

تستضيف الجريدة الرفيق عزيز صابر وهو من اطر النهج الديمقراطي العمالي في جهة اوربا الغربية والكاتب الجهوي لجهة اوربا الغربية للحزب. يعتبر الرفيق عزيز صابر من انشط المناضلين في مجال الهجرة والمتابع الدقيق لقضايا جماهير شعبنا في موضوع الهجرة. نستضيفه في هذا الحوار حول أسباب الهجرة الجماعية وانعكاساتها على علاقة المغرب ودول الاتحاد الاوربي وواقع المهاجرين...

أصبح المغرب، عمليا، جزءا من منظومة حماية الحدود الأوروبية، وهو ما يطرح سؤال السيادة والندية في العلاقات الدولية.

من موقع اليسار، نرفض أن يتحول المغرب إلى «دركي» للاتحاد الأوروبي، وأن يصبح منع الفقراء من الوصول إلى أوروبا جزءا من ثمن التعاون المالي والأمني. العلاقات مع أوروبا ينبغي أن تقوم على الندية والمصالح المتبادلة، لا على تحميل المغرب كلفة سياسة أوروبية تقوم أساسا على إغلاق الحدود.

وفي الوقت نفسه، الدفاع عن حق الإنسان في التنقل والهجرة لا يعني القبول بمغرب يجبر أبناءه على الهجرة. بالعكس، النضال من أجل حرية التنقل ينبغي أن يترافق مع النضال من أجل مغرب يوفر شروط العيش الكريم.

< ما الذي ينبغي أن

يكون عليه جواب اليسار ؟

< أحداث يوليوز يجب ألا تنتهي بانتهاء المواجهة على الحدود. ينبغي أن تكون مناسبة لفتح معركة اجتماعية وسياسية حول الأسباب التي تدفع الناس إلى الهجرة.

نحن بحاجة إلى الشغل القار واللائق، وإلى مدرسة وصحة وسكن ونقل عمومي باعتبارها حقوقا، وإلى سياسة اقتصادية تقلص الفوارق الطبقة وتضع الثروة في خدمة الحاجات الشعبية، مع مواجهة الربيع والاحتكار والامتيازات.

كما يجب وقف اختزال المهاجرين والقاصرين في ملف أمني، وضمان حقوقهم وكرامتهم، وفتح تحقيقات جديّة وشفافة في الوفيات والعنف والانتهاكات المرتبطة بمحاولات العبور.

لكن هذه المطالب لن تتحقق بالبيانات وحدها. إنها تحتاج إلى تنظيم ومقاومة وتعبئة، وإلى انخراط العمال والشباب والطلبة والنساء والنقابات والحركات الاجتماعية في معركة مشتركة ضد أسباب التّؤس، لا ضد ضحاياها.

في النهاية، السؤال ليس فقط :

كيف تمنع الشباب من الوصول إلى سبتة ومليلية؟ بل : أي مغرب يجعل شابا يختار المخاطرة بحياته أمام السياج أو في البحر على البقاء فيه ؟

المطلوب ليس أن نعلم أبناء الشعب كيف يخافون من البحر، بل أن ننزع لهم حقهم في مستقبل لا يضطرون فيه إلى الاختيار بين اليأس والهجرة. فالمعركة الحقيقية ليست مع من يحاول عبور الحدود، وإنما مع الشروط التي تجعل الهروب يبدو أحيانا الطريق الوحيد إلى الحياة.



لماذا وجد هذا الخطاب أذانا صاغية ؟ لماذا كان هذا العدد من الناس مستعدا أصلا للمخاطرة بحياته ؟

المقاربة الأمنية تستطيع أن تمنع العبور، لكنها لا تستطيع أن تلغي أسبابه. يمكن تشديد الحراسة وبناء الحواجز ومراقبة البحر، لكن لا يمكن بناء سياج حول أحلام الناس. ما لم تتغير الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنتج اليأس، ستظل الهجرة قائمة بأشكال مختلفة.

ولهذا نختلف مع المقاربة التي تنظر إلى المهاجر غير النظامي باعتباره مشكلة أمنية. نحن نراه أولا إنسانا تحاصره شروط مادية واجتماعية وسياسية، حتى وإن اختلفت قصته ودوافعه من شخص إلى آخر.

< ماذا عن البعد

الأوروبي في قضية الهجرة ؟

< لا يمكن فصل ما يحدث عن سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة. فقد

< كيف تفهمون سياق

أحداث نهاية يوليوز ؟

< في تقديري، من الخطأ اختزال ما جرى أواخر يوليوز في «هجرة جماعية» مفاجئة، أو في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الاتجار بالبشر وحدها. صحيح أن الفضاء الرقمي ساهم في تسريع التعبئة ونشر أوهام حول فتح الحدود، لكنه لا يفسر لماذا كان آلاف الأشخاص، ومن بينهم شباب وقاصرون ونساء وعائلات، مستعدين للمخاطرة بحياتهم.

لقد عشت سنوات في إسبانيا وعانيت عن قرب واقع الهجرة والمهاجرين، وأعيش اليوم كمهاجر في هولندا. لذلك أعرف أن أوروبا التي تظهر في مخيلة الراغبين في الوصول إليها ليست دائما أوروبا التي يجدونها بعد العبور : هناك الاستغلال والعمل الهش والعنصرية وصعوبات الإقامة والاندماج. ومع ذلك، حين يصبح هذا الواقع، بكل صعوباته، في نظر البعض أقل قسوة من واقعهم في المغرب، فنحن أمام انسداد عميق في الأفق.

من هنا أقول إن وسائل التواصل لا تصنع اليأس من العدم، إنها تستثمر فيه وتسرع التعبئة حوله. وشبكات الاتجار بالبشر قد تستغل هذا اليأس، لكنها لا تنتجه.

< هل ما جرى مرتبط

فقط بالبحث عن العمل ؟

< البحث عن العمل عامل أساسي في الهجرة، لكنه لا يفسر وحده ما رأيناه. تنوع الفئات المشاركة يدل على أننا أمام أزمة أوسع :

أزمة مستقبل وكرامة وثقة. فالشباب لا يقارن فقط بين راتب هنا وراتب هناك؛ إنه يقارن بين مستقبل يراه مسدودا ومستقبل يتخيله في أوروبا، وبين ما يشاهده يوميا عبر الهاتف وبين واقعه الاجتماعي. وقد يتحول مجرد الخروج من البلد، بالنسبة إلى بعض الشباب، إلى غاية في حد ذاتها.

ومن منظور يساري، لا يمكن فصل ذلك عن التفاوت الطبقي. فالمغرب ليس بلدا يعيش فيه الجميع الأزمة نفسها. هناك أقلية تستفيد من الثروة والربيع والاحتكار والامتيازات، في مقابل جماهير واسعة تواجه البطالة والهشاشة وغلاء المعيشة وتراجع الخدمات العمومية.

لا يعني هذا أن كل مهاجر فقير، أو أن كل أسباب الهجرة اقتصادية. لكن لا يمكن إنكار أن ضعف فرص الشغل، وتردي التعليم والصحة والسكن والنقل العمومي، وانعدام تكافؤ الفرص، كلها

تشكل البيئة التي ينمو فيها الإحساس بانسداد المستقبل.

والأخطر هو حضور القاصرين. عندما يصبح الطفل مستعدا للمغامرة بحياته للوصول إلى أوروبا، فهذه ليست مسألة أمنية فقط؛ إنها علامة اجتماعية تستحق أن نسال معها :

ما الذي جعل البحر والسياسج أقل رهبا من البقاء ؟

< كيف تقرأون تعامل

الدولة مع الأحداث ؟

< من حق الدولة أن تقدم روايتها، ومن واجبها أن تضع أمام الرأي العام المعطيات الدقيقة حول ما جرى. لكن التأخر في التواصل الرسمي ترك مجالا واسعا للشائعات والروايات المتضاربة، قبل أن تركز الرواية الرسمية على التضليل الرقمي وشبكات الاتجار بالبشر وسوء فهم قرار قضائي إسباني. هذه عوامل موجودة ولا ينبغي إنكارها.

لكن اختزال الحدث فيها يبقى غير كاف. فالسؤال المركزي هو :

حدث الأسبوع

انتخابات المخزن لخدمة مصالح المخزن وخدماته الأوفياء...!

عزيز عقاوي

تشكل انتخابات المخزن وخدماته الأوفياء، التي يعرفها المغرب خلال شهر سبتمبر 2026 استمراراً للانتخابات السابقة شكلاً ومضموناً وأهدافاً: تأييد سيطرة المخزن على المشهد العام (سياسياً، اقتصادياً وثقافياً) على مستوى المضمون، وتزيين الواجهة: la vitrine على مستوى الشكل، والتسويق التجاري.

انتخابات يتحكم في مفاصلها وكل تجاعيدها الحزب الوحيد القوي والاقوى، وصاحب الأغلبية الدائمة: وزارة الداخلية.

وزارة الداخلية، هي الخصم والحكم، هي صاحبة المشاريع والتصورات، صاحبة الميزانيات ولها سلطة السخط والرضى على العاق والنجيب، من تلاميذها بكل تلاوينهم السياسية: الليبرالي، والإسلاموي وحتى الاشتراكي بين قوسين.

هذه الوزارة الناطقة الفعلية، والفاعلة باسم التحالف الطبقي المسيطر، لا يجرحها ان تلجأ الى قمع الاصوات المعارضة (النهج الديمقراطي العمالي نموذجاً) لإجراح «الفيسطا» الانتخابية، وضمان 5 سنوات أخرى من التغطية المؤسسية «الديمقراطية» على جرائم المخزن، السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية والبيئية.

فقد صممت قواعد اللعبة الانتخابية (ثنائية، جماعية، تشريعية) بقوة الحديد والنار! ومهما كانت نتائجها، فهي دائماً تصب في طاحونة المستبد: المهيمن طبقاً!

فالمشاركة الميكانيكية البليدة (التي لا تستحضر المنطق الجدلي) هي تزيين لواجهة الاستبداد ليس إلا!

فيوم يشعر المستبد بان انتخاباته قد ترعجه، سيفكر في تغيير القوانين، يعني يمر الى المرحلة الموالية من تعقيد شجرة اللعبة niveau 2 ثم niveau 3 ... وهكذا دواليك...!

المهم لن تنتصر!
وإن تركت تنتصر، جزئياً أو مرحلياً، فلأن ذلك يسلمه فقط، ليس إلا!
فما العمل إذن إذا كانت هذه الانتخابات مجرد: piège à cons?

العمل هو أن تستمر، بتكتيكاتك في ممارسة اللعبة للدعاية، والتشهير، والفضح، دوماً الاعتقاد، قيد انملة، بجدوى نتائج هذه الانتخابات، والعمل بك، وجد، ودون ملل على الرفع من الوعي الطبقي للجماهير في أفق ثورة شعبية وطنية ديمقراطية! هذه الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، ليست فعلاً سياسياً واقتصادياً محضاً يعوض بُنى قائمة ببنى جديدة، بل هي كذلك، نضال ثقافي، فلسفي، موازي للنضال الاجتماعي لإحداث قطيعة استيمية مع التخيل الجمعي، المثقل بكل العاهات الثقافية الرجعية والمحافظة!

رفيقي العزيز، وأنت تدعو زملائك، ورفاقتك للتصويت على أطارك الفلاني... استحضّر، أنه من خارج السياقات المشار إليها اعلاه، فإنك تصب الماء في طاحونة ولي أمرك، ليس إلا!
خليفة: 16 شتنبر 2026

أشكالا تجيب على متطلبات كل مرحلة.

ففي تاريخنا القديم منه والحديث، نجد أن الجماهير قد ابتدعت العديد من الأشكال التنظيمية الذاتية في لحظات الشدة، سواء لما كانت تواجه الكوارث الطبيعية أو صعوبة شروط العيش، أو لما كانت تذود عن حقوقها في الوجود أمام جبروت السلطة المركزية، أو في مرحلة التغلغل الاستعماري عبر موجاته المتتالية التي عرفها المغرب.

وقد تم القضاء على العديد من تلك الأشكال من التنظيم للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجماهير، سواء بفعل هيمنة وسيادة نمط إنتاج الرأسمالية التبعية، أو بفعل محاربتها المتعمدة من طرف أجهزة الدولة لما كانت تشكله من تحديات قوية لسلطة الدولة المركزية.

والأمر الذي أعاق حدوث تراكم في هذا المجال، يعود إلى طبيعة القوى السياسية التي قادت مرحلة مقاومة الدولة الرجعية ببلادنا. وهي أحزاب لا تنظر للجماهير بكونها هي صانعة التاريخ، وأنها قادرة على تحرير نفسها بنفسها، بل اعتبرت تلك الأحزاب نفسها -في أحسن الأحوال- هي من سيحرر الجماهير، لأن فكرها السياسي، الانقلابي أو البلانكي، غابت عنه أطروحة خط الجماهير كما طورته تجارب عديدة في الصين وفيتنام ومناطق أخرى من العالم، تلك التجارب التي استرشدت بالماركسية كمرشد للنضال.

ولتجاوز هذا الوضع لا بد من تكبد مشاق البحث التاريخي، وتمحيص تلك التجارب التي خاضتها جماهير شعبنا سواء أيام «السببية» أو في مواجهة الاستعمار أو في مواجهة نظام الكمبرادور. إن من شأن هذه الدراسة أن تساعد على إنتاج فكر سياسي ينطلق من التجربة التاريخية الملموسة لجماهير شعبنا وستساعد أيضاً على إطلاق مبادرات نابغة من تربة الصراع الطبقي ببلادنا، وتسهل عملية استيعابها وتبنيها من طرف تلك الجماهير. ومن شأن ذلك أن يبعدنا عن كل محاولة استنساخ غبي لتجارب نحنت في ظروف وشروط مختلفة عن خصوصياتنا.

تنسيقيات وتجمعات للمهنيين.
+ من أجل تنظيم صفوف الجماهير المنتفضة وحمايتها من القمع أنشئت لجان تنظيم احتلال الميادين أو لجان الدفاع الذاتي ضد البلطجة وحماية الأحياء الشعبية المنتفضة.

+ بالإضافة إلى تأمين السلامة والدفاع على أمن المنتفضين، كان من اللازم توفير التموين والغطاء والمسكن للمنتفضين، وكذلك علاج الجرحى، وهي كلها مهام ضرورية للتوفر على بنية تنظيمية.

+ ثم لابد لهذه الجماهير المنتفضة من إعلام يسهر على قضيتين متلازمتين:
- توفير الخبر والمعلومة الصحيحة،

- مقاومة الإعلام الرجعي والذي يسعى إلى نشر الأكاذيب والاشاعات والتجيش المخدوم وتلغيم الجموع من أجل إحباط عزيمتها.

عند استقراء تجارب أخرى لبلدان ذات تركيبة اجتماعية مشابهة خاصة في أمريكا اللاتينية، يمكن الوقوف على نماذج من هذه التنظيمات الجماهيرية المتعددة الأهداف أو الأشكال:

+ فالعديد من هذه التجارب تبرز الأهمية القصوى التي أعطيت للأحياء الشعبية. وهكذا تم بناء لجان شعبية في هذه الأحياء، وكانت لبنة لمشروع تتعلم فيه الجماهير الاعتماد على نفسها وهي مشروع سلطة شعبية بديلة على مستوى الحي الواحد. وبنجاح هذه التجارب يسهل تعميمها على المدينة ثم الإقليم وإلى عدة أقاليم ولم لا بعد ذلك إلى البلد بمرته؛

+ خلق لجان للتسيير الذاتي للمعامل؛

+ احتلال الشركات والأراضي الزراعية؛

+ خلق وسائل إعلام شعبية بديلة للإعلام الرسمي المعادي للحركة الجماهيرية.

عند استقراء التجربة المغربية، يتضح أن المجال لا زال شبه فارغ ومحصلة التجارب لم ترق بعد إلى مستوى من التراكم يشكل ذلك الخزان للدراسات تترسخ في وجدان الجماهير وفي فكر المناضلين، فتتحول إلى عادات وتقاليد مكتسبة يتم الاستنباط من خلالها، بسهولة وسلاسة

+ بناء ثقافة وطنية وديمقراطية وشعبية مع ضمان الحقوق الثقافية لجميع مكونات الشعب.

+ تحرير المرأة المغربية من الاضطهاد والقهر، ومن القيود والنظرة الدونية التي تفرضها عليها العلاقات الاجتماعية الإقطاعية، وجميع العلاقات المتعفنة وتحقيق مساواتها على جميع المستويات مع الرجل، مع ضمان حقوق الأمومة.

+ النضال من أجل الحريات الديمقراطية.

+ وضع حد للتمييز والتفاوتات المجالية بما يعنيه من تطوير شامل ومندمج لتلك المناطق باعتماد سياسة جهوية أساسها تحقيق الديمقراطية المباشرة لسكان تلك المناطق بما فيه التسيير الذاتي في ظل الدولة الفيدرالية.

أساليب الديمقراطية الوطنية الشعبية:

هذه الديمقراطية هي التجسيد العملي لمبدأ الديمقراطية المباشرة، أي أن الشعب يحكم نفسه بنفسه ويشكل من أجل ذلك كل الأدوات التي تضمن تمتعه بهذا الحق الذي حرّمته منه الطبقات السائدة المستغلة.

في هذا الباب يستند حزبنا إلى التجربة التاريخية والإيجابية لشعبنا، حيث تزخر الأعراق الإيجابية والأنظمة التي استعملتها الجماهير في الحركات الشعبية للسنيين الأخيرة بالدروس الثمينة، كما يستند إلى التجربة والخبرة الأمامية لشعوب وأحزاب شيوعية نجحت إلى هذا الحد أو ذاك في تحقيق الديمقراطية المباشرة (سوفيات، كمونات، تنظيمات تشاركية، مجالس الأحياء...)

معطيات وعناصر في أساليب الديمقراطية المباشرة:

عند استقراء تجارب السيرورات الثورية سواء في مصر أو تونس والسودان، يمكننا رصد العديد من الحالات التي أبدعت فيها الجماهير المنتفضة أشكالاً من التنظيم كانت تجيب بها عن متطلبات اللحظة.

+ ففي المسألة النقابية اتضح أنه من أجل مواجهة الإطارات النقابية أو عجزها على مسابرة تسارع الأحداث، لجأ العمال إلى إنشاء تنظيمات نقابية متمردة وبديلة عن البيروقراطية وخلق